أولاً

القرآن الكريم وعلومه

الإضاءة في بيان الإمام ابن الجزري لبعض أبيات متن «الشاطبية» في كتابه «النشر» «جمعًا و دراسةً»[1]

أ. د. باسم بن حمدي بن حامد السَّيد

الأستاذ بقسم القراءات بكلية القرآن الكريم والدِّراسات الإسلامية
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
البريد الإلكتروني: albasemsd@iu.edu.sa

(قدم للنشر في ٣٠/ ٠٦/ ١٤٤٢هـ؛ وقبل للنشر في ٠٦/ ١١/ ١٤٤٢هـ)

المستخلص: يهدف هذا البحث إلىٰ: جمع ودراسة ما بيَّنه الإمام ابن الجزري (ت:٨٣٣هـ) من أبيات متن «الشاطبية» المسماة بـ«حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع» للإمام الشاطبي (ت:٥٩٠هـ)؛ وذلك من خلال كتاب «النشر في القراءات العشر»؛ حيث إن «الشاطبية» من أصول «النشر» ومراجعه، وقد قمنا بدراسة المواضع المجموعة دراسة مقارنة؛ لنبرز جهود ابن الجزري في خدمة الشاطبية، وإبراز آراءه في فهم الشاطبية، والوصول إلىٰ أرجح الأقوال في بيان المختلف فيه بين شراح «الشاطبية». وقد تحصَّل لنا بعد الجمع والتمحيص: (٢٥) موضعًا. ومن أهم نتائج البحث: أهمية العلاقة بين «الشاطبية»، و«النشر»؛ وقد ظهرت مقدرة ابن الجزري العلمية الفريدة في توضيح بعض أبيات «الشاطبية» مع التحرير والترجيح، وأن المواضع التي اختار ابن الجزري بيانها هي من المواضع الدقيقة، والتي في فهمها إشكال.

الكلمات المفتاحية: الشاطبية، النشر، ابن الجزري، الموضع.

***

(١) أُعدَّ هذا البحث بتمويلٍ من عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة.

Lighting In Imam Ibn al-Jazri's statement of some verses in the text of "Shatibiya" in his book "Al-Nashar" Compilation and survey

Prof. Basem bin Hamdi bin Hamid Al-Sayed

Professor,at Department of Qira'at, College of the Noble Qur'an and Islamic Studies
At the Islamic University of Madinah
Email: albasemsd@iu.edu.sa

(Received 12/02/1442; accepted 11/06/2021)

Abstract: This research aims to: Collect and study what Imam Ibn al-Jazri (D: 833 AH) has indicated and explained from the verses of the text of "Al-Shatibiya" called "Hirz al-Amani wa wajh at-taha'ani fi Al-Qira'at as-saba'ah" by Imam al-Shatibi (D: 590 AH); through the book of "Al-Nashr fi Al-Qira'at Al-Ashar"; Whereas, "Al-Shatibiyya" is one of the assets and liabiliteis of "AL-Nashr" and its references.

In this research we have studied the compiled subjects in a comparative study so we can display Ibn al-Jazri's efforts in serving Al-Shatibiya, also highlighting his views and opinions in understanding Al-Shatibiyya, and arriving at the most correct sayings in a statement that is disputed between the "Al-Shatibiyya" commentators. And after the collection and scrutiny we obtained (25) areas.

Main results of the research include: The importance of the relationship between "Al-Shatibiya" and "Al-Nashr". Ibn Al-Jazri's unique scientific ability appeared in clarifying some of the verses of "Al-Shatibiyya" with editing and weighting, and that the places that Ibn Al-Jazari chose to explain are from the precise points, which in their understanding are problematic.

Key words: Al-Shatibiyya, Al-Nashr, Ibn Al-Jazri, position.

❋ ❋ ❋

المقدمة

الحمد لله منزل القرآن علىٰ أحرف سبعة، توسعة منه تعالىٰ ورحمة، والصَّلاة والسَّلام علىٰ نبينا محمدٍ المبعوث للعالمين هداية، وعلىٰ آله وأصحابه الذين نقلوا لنا أحرف القراءة رواية ودراية، أما بعد:

فإن هذا البحث يُعنىٰ بجمع ودراسة ما بيَّنه الإمام أبو الخير محمد ابن الجزري (ت:٨٣٣هـ) من أبيات متن «الشاطبية» المسماة بـ«حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع» للإمام القاسم بن فيره الشاطبي (ت:٥٩٠هـ)؛ وذلك من خلال كتاب «النشر في القراءات العشر».

ومن المعلوم أن الإمام ابن الجزري قد اعتنىٰ بـ«الشاطبية» عناية فائقة، واحتفىٰ بها في كتابه «النشر في القراءات العشر»؛ حيث جعلها من أصوله ومراجعه، وقد قال في متن «طيبة النشر»[1]:

وَهَـــذِهِ أُرْجُـــوزَةٌ وَجِيـــزَهْ * جَمَعْـــتُ فِيهَـــا طُرُقًـــا عَزِيـــزَهْ
وَلَا أَقُـــولُ إِنَّهَـــا قَـــدْ فَضَـــلَتْ * حِـرْزَ الأَمَـانِي بَـلْ بِـهِ قَـدْ كَمَلَـتْ
حَـوَتْ لِمَـا فِيـهِ مَـعَ (التَّيْسِـيرِ) * وَضِـعْفِ ضِـعْفِهِ سِـوَىٰ التَّحْرِيـرِ
ضَـمَّنْتُهَا كِتَـابَ (نَشْـرِ الْعَشْـرِ) * فَهْـيَ بِـهِ (طَيِّبَـةٌ) فِـي النَّشْـرِ

وقد لاحظنا أن الإمام ابن الجزري قد اهتم بشرح وحلِّ بعض معاني أبيات نظم «الشاطبية» تصريحًا وتضمينًا، وكان بيانه وشرحه محررًا ودقيقًا، وقد يخالف كُلَّ أو

(١) طيبة النشر (الأبيات رقم: ٥٥-٥٨).

جُلَّ شراح القصيدة؛ مما جعلنا نجمع هذه المواضع، ونعقد العزم علىٰ دراستها دراسة مقارنة بإذن الله وعونه وتوفيقه؛ لنبرز آراء ابن الجزري في معاني هذه المواضع المبينة من «الشاطبية» في دراسة علمية، وقد تحصَّل لنا بعد الجمع والتمحيص: (٢٥) موضعًا تدخل في موضوع هذه الدراسة.

*** موضوع البحث:**

دراسة تحليلية مقارنة للمواضع التي بيَّنها الإمام ابن الجزري من متن «الشاطبية» في كتابه «النشر في القراءات العشر»؛ وإبراز رأي ابن الجزري فيها، مع محاولة الترجيح عند الحاجة لذلك.

*** مشكلة البحث:**

تدور حول إبراز المواضع المشكلة من متن «الشاطبية» الذي هي عمدة القراء في القراءات السبع، وبيان رأي الإمام المحقق ابن الجزري، والذي أَلَّف سفره العظيم «النشر في القراءات العشر» بعد أن نضج علميًّا وبرز في القراءات وأصبح المرجعية في التحقيق والإتقان والترجيح والتدقيق.

*** أسئلة البحث:**

١- ما هي المواضع التي بيَّنها ابن الجزري من متن «الشاطبية»؟

٢- لماذا بيَّن ابن الجزري هذه الأبيات من متن «الشاطبية» علىٰ وجه الخصوص؟

٣- ما هو رأي ابن الجزري الذي خالف فيه غيره في معاني هذه الأبيات؟

٤- ما ثمرة الخلاف بين ابن الجزري وغيره من شراح متن «الشاطبية»؟

*** أهداف البحث:**

يهدف البحث إلىٰ:

١- إبراز جهود الإمام ابن الجزري في خدمة «الشاطبية».

٢- إخراج آراء ابن الجزري وبيان فهمه لما بيَّنه من أبيات «الشاطبية».

٣- الوصول إلىٰ أرجح الأقوال في بيان المختلف فيه بين شراح «الشاطبية».

*** أهمية الموضوع وأسباب اختياره:**

تأتي أهمية هذا الموضوع وأسباب اختياره من عدة جوانب؛ نوجزها في النقاط التالية:

١- تعلقه بجانب مهم، وهو القراءات السبع المتواترة.

٢- كون «الشاطبية» للإمام الشاطبي أهم المنظومات في علم القراءات، وهي التي يُلزم بها أيُّ طالب يريد دراسة القراءات السبع، وهي المقررة حفظًا وشرحًا في كافة كليات وأقسام ومعاهد القراءات.

٣- تميز الإمام ابن الجزري بدقة الفهم، وتحرير العبارة، وسعة الاطلاع؛ مما جعل لآرائه قيمة علمية كبيرة؛ تستحق الدراسة والتحليل والمقارنة.

٤- أن العمل في الإقراء عند جُلِّ القراء علىٰ ما يختاره ويحرره الإمام ابن الجزري في مسائل القراءة.

٥- تنوع المسائل التي بيَّنها ابن الجزري من «الشاطبية»؛ ما بين لغوية وما يترتب عليها في القراءة، وفهم لمقصود النظم، وتحرير للوجه المقروء به، وغير ذلك.

*** الدراسات السابقة:**

لم نقف علىٰ دراسة اعتنت بجمع ودراسة ما شرحه الإمام ابن الجزري من

أبيات «الشاطبية»، ومع ذلك فقد وقفنا علىٰ دراسة بعنوان: (استدراكات ابن الجزري في «النشر» علىٰ شروح «الشاطبية والعقيلة»: «جمعًا ودراسةً») للباحث كوياتي أبوبكر سيريكي، وهي مشروع بحثي لإكمال مرحلة الماجستير بقسم القراءات بكلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وقد جاءت خطة هذا البحث في تمهيد وفصلين وخاتمة وفهارس؛ علىٰ النحو التالي:

- التمهيد: في بيان معنىٰ الاستدراك وأشهر المستدركين علىٰ الشاطبي.
- الفصل الأول: في دراسة نظرية لاستدراكات ابن الجزري علىٰ شراح الشاطبية.
- الفصل الثاني: في الدراسة التحليلية للمواضع التي استدركها ابن الجزري علىٰ شراح الشاطبية في متني (الحرز، والعقيلة).
- ثم الخاتمة والفهارس.

ويظهر الخلاف بين هذه الدراسة وعملنا في هذا البحث: أن هذه الدراسة منصبة علىٰ مآخذ ابن الجزري علىٰ شراح متني: (الشاطبية والعقيلة) وتعقيبه عليهم، بينما عملنا يقوم علىٰ استقراء ودراسة ما شرحه الإمام ابن الجزري من أبيات «الشاطبية» ابتداءً، سواء أكان في شرحه وبيانه لبعض المواضع من متن «الشاطبية» استدراك أم لا؛ ولذا جاءت المواضع المدروسة مختلفة بين البحثين، والله الموفق.

❋ منهج البحث:

قام منهج البحث علىٰ: المنهج الوصفي التحليلي القائم علىٰ الاستقراء للمواضع التي شرحها ابن الجزري من «الشاطبية»، أو يمكن أخذ شرحها من كتاب «النشر في القراءات العشر»، ثم دراسة كل موضع دراسة تحليلية مقارنة مع أهم الشروح لمتن «الشاطبية»، مع بيان ثمرة الخلاف – إن وجدت –، والترجيح إن كان

هناك حاجة له.

مع الأخذ بإجراءات البحث العلمي المعروفة من التوثيق للمصادر الأصيلة، وكتابة الآيات بالرسم العثماني مع العزو للسورة ورقم الآية، والعناية بكتابة البحث بلغة علمية سليمة وفق قواعد الإملاء الحديثة، والاهتمام بعلامات الترقيم، والضبط لما يحتاج إلىٰ ضبطٍ بالشكل.

الأولوية البحثية:

يخدم هذا البحث الأولوية الأولىٰ من أولويات قسم القراءات بكلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، وهي: الدراسات النقدية لكتب علوم القرآن الكريم.

علاقة البحث بالأولوية البحثية:

يتفق هذا البحث مع الأولويه الأولىٰ بقسم القراءات بكلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، وهي: الدراسات النقدية لكتب علوم القرآن الكريم؛ حيث إن هذا البحث يقوم علىٰ دراسة نقدية لمجموعة كتبٍ من كتب القراءات وهي: الشاطبية وشروحها، وهي داخلة دخولًا أوَّليًا في كتب (علوم القرآن الكريم)، حيث إن البحث يقوم علىٰ استقراء شرح ابن الجزري لبعض أبيات «الشاطبية»، ودراسة هذا الشرح دراسة مقارنة نقدية مع غيره من شراح القصيدة؛ للوصول إلىٰ المعنىٰ الراجح لفهم البيت وبيانه.

❋ خطة البحث:

قسَّمنا البحث إلىٰ: مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهرس علىٰ التفصيل التالي:

- **المقدمة:** وتحتوي علىٰ: ملخص البحث، وأهدافه، ومشكلته، وأهمية الموضوع وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجه.

- **المبحث الأول: الدراسة النظرية؛** وفيه ثلاثة مطالب:
  - المطلب الأول: علاقة «النشر» بـ«الشاطبية».
  - المطلب الثاني: منهج ابن الجزري فيما بيَّنه من أبيات «الشاطبية».
  - المطلب الثالث: القيمة العلمية لبيان ابن الجزري في «النشر» «للشاطبية».
- **المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية:** وفيه المواضع التي بيَّن فيها ابن الجزري بعض أبيات «الشاطبية» (أصولًا وفرشًا) حسب ترتيب أبواب «الشاطبية»؛ وفق المطالب التالية:
  - المطلب الأول: باب الاستعاذة: وفيه موضع واحد.
  - المطلب الثاني: باب البسملة: وفيه أربعة مواضع.
  - المطلب الثالث: باب هاء الكناية: وفيه موضع واحد.
  - المطلب الرابع: باب المد والقصر: وفيه موضعان.
  - المطلب الخامس: باب الهمزتين من كلمة: وفيه موضع واحد.
  - المطلب السادس: باب نقل حركة الهمزة إلىٰ الساكن قبلها: وفيه موضع واحد.
  - المطلب السابع: باب وقف حمزة وهشام علىٰ الهمز: وفيه ثلاثة مواضع.
  - المطلب الثامن: باب الفتح والإمالة وبين اللفظين: وفيه موضعان.
  - المطلب التاسع: باب الراءات: وفيه موضع واحد.
  - المطلب العاشر: باب اللامات: وفيه موضعان.
  - المطلب الحادي عشر: باب الوقف علىٰ أواخر الكلم: وفيه موضع واحد.
  - المطلب الثاني عشر: باب الياءات الزوائد: وفيه موضعان.
  - المطلب الثالث عشر: باب فرش الحروف: وفيه ثلاثة مواضع.

- المطلب الرابع عشر: باب التكبير: وفيه موضع واحد.

- **الخاتمة:** وفيها ملخص النتائج والتوصيات.
- **فهرس المصادر والمراجع.**

وبعدُ: فالحمد الله تعالىٰ علىٰ توفيقه وتيسيره، وأشكر كلَّ من كان سببًا بعد الله تعالىٰ في إتمام هذا البحث وإنجازه، وأخص بالشكر والتقدير للباحث المساعد في هذا البحث الشيخ: عمر بن يوسف بن جزاع الشعلان (الطالب بمرحلة الماجستير بقسم القراءات بكلية القرآن الكريم والدِّراسات الإسلامية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة).

وللجامعة الإسلامية ممثَّلةً في عمادة البحث العلمي عاطر الثَّناء، وصادق الدُّعاء علىٰ دعمها لهذا البحث، ومساندتها في إنجازه وإنجاحه. والله ﷻ نسأل القبول والإخلاص، والحمد لله ربِّ العالمين.

***

المبحث الأول

الدراسة النظرية

وفيه: ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

علاقة «النشر» بـ«الشاطبية»

اهتم الإمام ابن الجزري ﵀ في كتاب «النشر في القراءات العشر» بكتاب «حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع – المشهور بمتن الشاطبية –» للإمام الشاطبي ﵀، وجعله من أهم مصادره ومراجعه.

وقد أثنىٰ ابن الجزري علىٰ «الشاطبية» ثناءً عاطرًا، وأعلىٰ من قدرها حتىٰ قال عنها: «ولقد رزق هذا الكتاب من الشهرة والقبول ما لا أعلمه لكتابٍ غيره في هذا الفن، بل أكاد أن أقول ولا في غير هذا الفن، فإنني لا أحسب أن بلدًا من بلاد الإسلام يخلو منه، بل لا أظن أن بيت طالب علم يخلو من نسخة به... ولا أعلم كتابًا حفظ وعرض في مجلس واحد وتسلسل بالعرض إلىٰ مصنفه كذلك إلا هو»[1].

وإذا رجعنا لباب «ذكر إسناد هذه العشر القراءات من هذه الروايات والطرق» في كتاب «النشر» نجد أنه ابتدأ بكتب الإمام الداني «التيسيرومفردة يعقوب وجامع البيان»، ثم أردف بـ«الشاطبية»[2]؛ مما يدل علىٰ أهميتها ومكانتها عند ابن الجزري، كما أسند روايتها إلىٰ الشاطبي، وقرأ القرآن بمضمَّنها، وافتخر بعلوِّ سنده إلىٰ ناظمها

(١) غاية النهاية (٢/ ٢٢).

(٢) انظر: النشر (٢/ ١٦١-١٧١).

فقال: «وهذا إسناد لا يوجد اليوم أعلىٰ منه، تسلسل بمشايخ الإقراء، وبالشافعية، وبالديار المصرية، وبالقراءة والتلاوة»[1].

وتتبيَّن العلاقة المهمة بين «الشاطبية»، و«النشر» باحتواء «النشر» علىٰ جميع الطرق الواردة في «الشاطبية»؛ كما قال ابن الجزري: «وانفرد - أي «النشر» - بالإتقان والتحرير، واشتمل جزء منه علىٰ كل ما في «الشاطبية»، و«التيسير»؛ لأن الذي فيهما عن السبعة أربعة عشر طريقًا»[2]، ولكنها في الواقع: (١٥) طريقًا من «الشاطبية»؛ عن كل راوٍ طريق إلا شعبة فعنه طريقان، باستثناء الطرق الأدائية المنسوبة للشاطبي لا «الشاطبية»، وهي: (٥) طرق، وقد أسندها جميعها ابن الجزري في «نشره»[3]، وقال ابن الجزري في «الطيبة»[4]:

وَهَـــذِهِ أُرْجُـــوزَةٌ وَجِيـــزَهْ * جَمَعْـــتُ فِيهَـــا طُرُقًـــا عَزِيـــزَهْ

وَلَا أَقُـــولُ إِنَّهَـــا قَـــدْ فَضَـــلَتْ * حِـرْزَ الأَمَـانِي بَـلْ بِـهِ قَـدْ كَمَلَـتْ

(١) النشر (٢/ ١٧٤).

(٢) النشر (٢/ ١٦٠).

(٣) انظر: مقدمة النشر للأستاذ الدكتور السالم الشنقيطي (١/ ٢٥٦). بينما جعلها الدكتور أيمن سويد (١٩) طريقًا. انظر: السلاسل الذهبية (٦٣). والطرق الأدائية: هي التي ذكر ابن الجزري أن الشاطبي قرأ بها علىٰ شيوخه دون أن ينص علىٰ «الشاطبية»؛ كقوله في النشر (٢/ ٢٥١-٢٥٢) عن رواية قالون: «...ومن الشاطبية: قرأ بها علىٰ أبي عبدالله...النفزي» ثم قال: «وقرأ بها الشاطبي أيضًا علىٰ أبي الحسن...بن هذيل»؛ فيلاحظ أنه ذكر لقالون طريقين: أحدهما نسبه لكتاب «الشاطبية»، والآخر نسبه إلىٰ الشاطبي؛ فيعتبر طريق أدائي.

(٤) طيبة النشر (٣٤).

حَـوَتْ لِمَـا فِيـهِ مَـعَ (التَّيْسِـيرِ) * وَضِـعْفِ ضِـعْفِهِ سِـوَىٰ التَّحْرِيـرِ
ضَـمَّنْتُهَا كِتَـابَ (نَشْـرِ الْعَشْـرِ) * فَهْـيَ بِـهِ (طَيِّبَـةٌ) فِـي النَّشْـرِ

وقد ذكر بعض شراح الطيبة في قول ابن الجزري: «بل به قد كملت»: أن المراد بكمالها به تقدُّم ناظمها - أي الشاطبي - واستفادة ابن الجزري من علمه ومنهجه ومصطلحه، وما وصل ابن الجزري إلىٰ ما وصل إلا ببركة اهتمامه بـ«الشاطبية» وحفظه لها(١).

ومن شدة اعتناء ابن الجزري بالشاطبية نرىٰ اهتمامه في «النشر» بذكر زيادات الشاطبي علىٰ أصله «التيسير»، و«تبيين تلك الزيادات، وإظهار بعض الملاحظات علىٰ الشاطبي فيما ذهب إليه في بعض الأوجه، بل وتصحيح بعض الأوهام التي ذكرها»(٢)، وذكر الانفرادات التي تفرَّدت بها الشاطبية.

ولم يكتف ابن الجزري بذلك بل اعتنىٰ بأهم شروح «الشاطبية»:

- فأسند من هذه الشروح في «النشر» (٧) كتب هي(٣):

١- شرح أبي الحسن السخاوي (ت:٦٤٣هـ)، المسمىٰ «فتح الوصيد في شرح القصيد» وهو مطبوع ومتداول.

٢- شرح المنتجب الهمذاني (ت:٦٤٣هـ)، المسمىٰ «الدرة الفريدة في شرح القصيدة» وهو مطبوع ومتداول.

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم (١/ ٣٢٢-٣٢٣)، والنويري (١/ ٢٦٣-٢٦٥)، وغنية الطلبة للترمسي (١/ ٤٤٣).

(٢) مقدمة النشر للأستاذ الدكتور السالم الشنقيطي (١/ ٢٥٦-٢٥٧).

(٣) انظر: مقدمة النشر للأستاذ الدكتور السالم الشنقيطي (١/ ٢٥٥)، والنشر (٢/ ١٧٥-١٧٧).

٣- شرح أبي عبدالله الفاسي (ت:٦٥٦هـ)، المسمىٰ «اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة» وهو مطبوع ومتداول.

٤- شرح أبي شامة المقدسي (ت:٦٦٥هـ)، المسمىٰ «إبراز المعاني شرح حرز الأماني» وهو مطبوع ومتداول.

٥- شرح ابن جبارة (ت:٧٢٨هـ)، المسمىٰ «المفيد في شرح القصيد» وهو محقق في عدة رسائل جامعية.

٦- شرح أبي إسحاق الجعبري (ت:٧٣٢هـ)، المسمىٰ «كنز المعاني في شرح حرز الأماني» وهو مطبوع ومتداول.

٧- شرح شيخه أبي بكر ابن الجندي (ت:٧٦٩هـ)، المسمىٰ «الجوهر النضيد في شرح القصيد» وهو محقق في عدة رسائل جامعية.

- كما أنه ناقش شراح «الشاطبية» في عدد من المسائل، واستدرك عليهم في جملة من المواضع[1].

وبهذا البيان الموجز اتضحت العلاقة الوطيدة بين «الشاطبية»، و«النشر»؛ فقد تميزت «الشاطبية» عن بقية مصادر «النشر» ومراجعه بمميزات خاصَّة؛ ظهرت أماراتها في كتاب «النشر» من أوله حتىٰ آخره، وغدا «النشر» مصدرًا من مصادر فهم بعض المسائل المهمة في «الشاطبية».

والدراسة التطبيقية من هذا البحث ستظهر جانبًا مهمًّا من هذه العلاقة الوطيدة، وبالله التوفيق، ومنه نستمد العون والتسديد.

---

(١) وقد سجل مشروع بحثي في قسم القراءات بكلية القرآن يجمع هذه المواضع ويدرسها، وسبق الإشارة إليه في الدراسات السابقة.

المطلب الثاني
منهج ابن الجزري فيما بيَّنه من أبيات «الشاطبية»

مرَّ في المبحث السابق أن «الشاطبية» أحد أصول كتاب «النشر» ومصادره؛ ولذا فإن «الشاطبية» يتكرَّر ذكرها كثيرًا عند عزو الروايات والطرق إلىٰ مأخذها من الكتب.

ولأهمية «الشاطبية» عند ابن الجزري نجده يتوقَّف عند بعض أبياتها إما بالبيان أو الاستدراك، وحيث إن بحثنا يتناول ما بيَّنه وشرحه ابن الجزري من أبيات «الشاطبية»؛ فسيكون الحديث في هذا المبحث منصبًّا علىٰ منهجه في ذلك؛ فنقول وبالله التوفيق:

أوَّلًا: سبب بيان ابن الجزري لبعض أبيات «الشاطبية»:

لم نقف علىٰ تصريحٍ من ابن الجزري لسبب بيانه لبعض أبيات «الشاطبية» إلا في موضع واحد نصَّ فيه علىٰ سبب إيضاحه لمعنىٰ «الشاطبية»؛ حيث قال عند بيانه لمعنىٰ قول الشاطبي: «فلا تقفنَّ»[1]: «المراد بالقطع المذكور هو: الوقف؛ كما نص عليه الشاطبي وغيره من الأئمة...وذلك واضحٌ، وإنما نبهت عليه؛ لأن الجعبري ﷺ ظن أنه السكت المعروف؛ فقال: «في قول الشاطبي: «فلا تقفنَّ» لو قال «فلا تسكتنَّ» لكان أسدَّ»؛ وذلك وهمٌ لم يتقدمه أحد إليه»[2].

ومع ذلك فإنه يمكن أن نستنتج أهم الأسباب التي دعت ابن الجزري لبيان

(١) الشاطبية، باب البسملة (من البيت رقم: ١٠٧).

(٢) النشر (٣/ ٦٧٥-٦٧٦). وانظر: كنز المعاني للجعبري (١/ ٣٨١).

وشرح بعض أبيات «الشاطبية» من خلال المواضع التي تمت دراستها في هذا البحث، وذلك في النقاط التالية:

– غموض دلالة بعض الأبيات التي تحتاج تحريرًا وتحقيقًا: وهذا كما في بيانه لقول الشاطبي: «وعند سكون الوقف وجهان أصلا»[1].

– حمل المجمل علىٰ المفصل في «الشاطبية»: كما في بيانه لقول الشاطبي: «وفي الأجزاء خير من تلا»[2].

– ذكر الشاطبي لقاعدة عامة يدخل فيها، أو يستثنىٰ منها بعض المواضع: كما في قول الشاطبي: «وفي طال خلف مع فصالا»[3].

– اختلاف دلالة بعض الألفاظ التي استخدمها الشاطبي في الشاطبية: مثل كلمة «الإخفاء» في قول الشاطبي: «وإخفاؤه فصل أباه وعاتنا»[4].

– عدم اقتناع ابن الجزري بما ذكره الشراح في معاني بعض الأبيات: مثل بيانه لقول الشاطبي: «ولكن رؤوس الآي قد قل فتحها»[5].

---

(١) الشاطبية، باب المد (من البيت رقم: ١٧٦). ومثله: عند قول الشاطبي «كالياء أقيس معدلا»؛ فقد فهم بعض الشراح أن وجه التسهيل كالواو وجه غير مقيس خلافًا لابن الجزري الذي لم ير أن عبارة الشاطبي يفهم منها هذا.

(٢) الشاطبية، باب البسملة (من البيت رقم: ١٠٦).

(٣) الشاطبية، باب اللامات (من البيت رقم: ٣٦١). ومثله: قول الشاطبي «وامدد لو حافظ بلا»؛ فقد اختار ابن الجزري أن يكون لهشام الإدخال قولًا واحدًا، في حين أن بعض الشراح ألحقه بالخلاف المذكور في باب (الهمزتين من كلمة).

(٤) الشاطبية، باب الاستعاذة (من البيت رقم: ٩٩).

(٥) الشاطبية، باب الإمالة (من البيت رقم: ٣١٥).

- استدراك ابن الجزري علىٰ فهم بعض الشراح وتوهمهم لمعنىٰ بعيد: كما في قوله: «وتفخيمه ذكرا وسترا وبابه»[1].

- تضعيف بعض الشراح لوجهٍ من أوجه القراءات الصحيحة: مثل بيانه لقول الشاطبي: «وفي شركاي الخلف في الهمز هلهلا»[2].

- توهم دلالة بيت «الشاطبية» علىٰ خلافٍ عن القارئ لا يصح عنه: كما في قول الشاطبي: «بان لسانه بخلف وفي طه بوجهين بجلا»[3].

- ذكر الشاطبي لوجه غريب قَلَّ مَنْ سبقه إليه: كما في قوله في باب التكبير: «وبعض له من آخر الليل وصلا»[4].

- توهم تضعيف الشاطبي لبعض الأوجه الصحيحة: كما في قول الشاطبي: «وكتابيه بالاسكان عن ورش أصح تقبلا»[5].

ثانيًا: طريقته في توضيح مراد «الشاطبية» في المواضع التي بيَّنها:

إن الناظر في كتاب «النشر» يجد أن ابن الجزري قد نشر ما يؤخذ من «الشاطبية» للقراء السبعة في كل الكتاب، ونستطيع القول: إنه استوعب العزو للشاطبية في جُلِّ أوجه القراءات أصولًا وفرشًا، إلا أنه قد وقف عند بعض الأبيات وقفة توضيح وبيان؛ إجمالًا وإسهابًا، كما أنه لم يثبت بعض الأوجه من الشاطبية؛ لفهمه أن ذلك الوجه لا

(١) الشاطبية، باب الراءات (من البيت رقم: ٣٤٦).

(٢) الشاطبية، فرش سورة النحل (من البيت رقم: ٨٠٨).

(٣) الشاطبية، باب هاء الكناية (من البيت رقم: ١٦٣).

(٤) الشاطبية، باب التكبير (من البيت رقم: ١١٢٨).

(٥) الشاطبية، باب نقل حركة الهمزة إلىٰ الساكن قبلها (من البيت رقم: ٢٣٤).

يؤخذ منها، ونجمل أهم ملامح طريقته في ما يلي:

- تصريحه في بعض المواضع بالبيت من الشاطبية والمراد منه: مثل شرحه لقول الشاطبي: «وذو البدل الوجهان عنه مسهلا»(١).

- يذكر أحيانًا مراد الشاطبي، أو ما يؤخذ من «الشاطبية» دون أن يذكر البيت الدَّال علىٰ ذلك: كما في قوله عند: ﴿ أَبِمَّةَ ﴾ [التوبة:١٢وغيرها]: (أشار إليه الشاطبي)، وهو يقصد قول الشاطبي: «وفي النحو أبدلا»(٢).

- يذكر اختلاف شراح القصيدة بدون نسبة الأقوال لأصحابها غالبًا: كما في بيانه لقول الشاطبي: «وإخفاؤه فصل أباه وعاتنا»(٣).

- وقد ينسب القول لبعض الشراح: كما ذكر قول الجعبري عند قول الشاطبي: «فلا تقفن الدهر فيها فتثقلا»(٤).

- وقد ينسب فهمًا لأكثر أو بعض شراح «الشاطبية»، ونجد الأمر خلاف ما ذكر فيما اطلعنا عليه من شروح «الشاطبية».

- في بعض المواضع لا يبين معنىٰ بيت «الشاطبية»، ولكن أثناء عرضه للأوجه وعزوها للكتب التي روتها يؤخذ فهم ابن الجزري لمراد الشاطبي في البيت: ومثال ذلك فهم ابن الجزري أنه يوجد رموز للقراء في قول الشاطبي: «ولا نص كلا حب...»(٥).

---

(١) الشاطبية، فرش سورة آل عمران (من البيت رقم: ٥٦٢).

(٢) الشاطبية، باب الهمزتين من كلمة (من البيت رقم: ١٩٩).

(٣) الشاطبية، باب الاستعاذة (من البيت رقم: ٩٩).

(٤) الشاطبية، باب البسملة (من البيت رقم: ١٠٧).

(٥) الشاطبية، باب البسملة (من البيت رقم: ١٠٢).

- تميز بيان ابن الجزري بالترجيح في أكثر المواضع، خصوصًا إذا كان في الموضع خلاف بين شراح «الشاطبية»: كما رجح أن الألف في قول الشاطبي: «وأخملا»[1] للإطلاق، خلافًا لمن قال: إنها للتثنية.

- استناده في الترجيح علىٰ مرجحات مختلفة: ككون القول المرجَّح ثابت في الرواية، أو أصح في النقل، أو أن القول قال به السخاوي وهو من تلاميذ الشاطبي وأعرف بمراد شيخه، أو أنه قول الجمهور، أولكون القول المرجَّح هو الموافق للغة والسياق.

- استخدم ابن الجزري عددًا من الألفاظ للدلالة علىٰ الترجيح لمراد الشاطبي، وهي: (الصواب، واضح، الظاهر، الأَوْلىٰ، الأرجح، لا شك أنه أراد).

- يلاحظ أن ابن الجزري قد ينسب قولًا في بيان بيتٍ من «الشاطبية» للجمهور، ولا يقصد بهم الأكثر، بل الأشهر أو الذين هم عمدة في شرح «الشاطبية»، كما فعل عند بيان معنىٰ قول الشاطبي: «وإخفاؤه فصل...»[2]؛ فنسب قولًا لأكثر الشراح، ثم ذكر القول الآخر الذي رجحه ونسبه للجمهور كالجعبري.

- الشراح الذين أشار إليهم في المواضع التي بيَّنها هم: السخاوي، والفاسي، وأبو شامة، وابن جبارة، والجعبري. كما ذكر الأستاذ ابن بصخان في أحد المواضع، ولم نقف له علىٰ شرحٍ «للشاطبية».

* * *

(١) الشاطبية، باب وقف حمزة وهشام علىٰ الهمز (من البيت رقم: ٢٤٧).

(٢) الشاطبية، باب الاستعاذة (من البيت رقم: ٩٩).

المطلب الثالث

القيمة العلمية لبيان ابن الجزري في «النشر» «للشاطبية»

يعتبر الإمام ابن الجزري من أهم علماء القراءات؛ ولذا فإن آراءه لها قيمة علمية كبيرة؛ من حيث قوتها، وتأثر من جاء بعده بها، كما أن جُلَّ الأسانيد اليوم تتصل بابن الجزري.

ولذا اكتسبت المواضع التي بيَّنها ابن الجزري من «الشاطبية» قيمة علمية مهمة؛ فابن الجزري وإن لم يقصد ابتداءً شرح «الشاطبية»، إلا أنه أَولاها من خلال كتابه «النشر» عنايةً خاصةً كما مر توضيح ذلك في المبحث الأول من هذه الدراسة، ووقوف ابن الجزري مع بعض المواضع من «الشاطبية» بالشرح والبيان يدل علىٰ أن تلك المواضع فيها دقة، وتحتاج إلىٰ تحرير وتدقيق.

ومن خلال الدراسة التطبيقية التي سبق العمل عليها - وإن كانت متأخرةً في الترتيب المنهجي في هذا البحث - ظهرت لنا عددٌ من المميزات العلمية في توضيحات ابن الجزري، ونبرز أهمها في النقاط التالية:

- احتواؤها علىٰ ترجيحات في عددٍ من المسائل المختلف فيها في فهم الشاطبية؛ حيث أخرج لنا ابن الجزري فهمًا محرَّرًا في تلك المواضع.

- إيراده لفهمٍ لم يسبق إليه في بعض المواضع، أولم يشتهر، وله من القوة والنظر ما يجعله هو القول المقدَّم في بيان معنىٰ البيت المراد؛ ولينظر مثلاً: ما حرره ابن الجزري لبيان معنىٰ قول الشاطبي: «وفي الأجزاء خير من تلا»[1].

(١) الشاطبية، باب البسملة (من البيت رقم: ١٠٦).

– تلخيصه لمذاهب شراح «الشاطبية» بإيجاز؛ مما يعين الناظر علىٰ الإحاطة بالأقوال، والوصول للمعنىٰ الراجح للمسألة المذكورة في «الشاطبية».

– ظهر تجرد الإمام ابن الجزري في طرح المسائل، والوصول للمعنىٰ الراجح؛ فهو إمام مجتهد لا يقلد أو يتبع شيخًا في فهم «الشاطبية» إلا بالدليل والبرهان.

– حفظ لنا ابن الجزري في المسائل التي بيَّنها من «الشاطبية» عددًا من النصوص والآراء من كتبٍ هي الآن في عداد المفقود؛ فقد نقل نصًّا عن الأستاذ ابن بصخان من كتاب له غير معلوم لدينا، كما ذكر بعض الآراء منسوبة لشراح «الشاطبية» ولم نقف عليها في ما بين أيدينا من شروح «الشاطبية».

***

المبحث الثاني

الدراسة التطبيقية

وفيه المواضع التي بيَّن فيها ابن الجزري بعض أبيات «الشاطبية» (أصولًا وفرشًا)؛ حسب ترتيب أبواب «الشاطبية»

وفيه أربعة عشر مطلبًا:

المطلب الأول

باب الاستعاذة

وفيه موضع واحد هو: في قول الشاطبي رحمه الله[1]:

وَإِخْفَاؤُهُ فَصْلٌ أَبَاهُ وُعَاتُنَا * وَكَمْ مِنْ فَتىً كَالْمَهْدَوِي فِيهِ أَعْمَلاَ

يرىٰ ابن الجزري أن الصواب في معنىٰ قول الشاطبي: «وإخفاؤه» الإسرار – وهو إسماع المرء نفسه –؛ فقال: «اختلف المتأخرون في المراد بـ «الإخفاء»:

– فقال كثير منهم: هو الكتمان؛ وعليه حمل كلام الشاطبي أكثر الشراح، فعلىٰ هذا يكفي فيه الذكر في النفس من غير تلفظ.

– وقال الجمهور: المراد به الإسرار؛ وعليه حمل الجعبري كلام الشاطبي، فلا يكفي فيه إلا التلفظ وإسماع نفسه، **وهذا هو الصواب**؛ لأن نصوص المتقدمين كلها علىٰ جعله ضدًّا للجهر، وكونه ضدًّا للجهر يقتضي الإسرار به، والله تعالىٰ أعلم»[2].

---

(١) الشاطبية (البيت رقم: ٩٩).

(٢) النشر (٣/ ٦٤٨). وقال الجعبري في كنز المعاني (١/ ٣٦٣): «ولا يكفي فيه التصور، ولا إعمال الآلة دون صوت، وضده: الجهر، وأقله أن يزيد عليه».

ولكن لم نقف علىٰ من قال بأن «الإخفاء» هو: (الكتمان) كما ذكر ابن الجزري أنه قول أكثر الشراح، بل إن الأكثر علىٰ أن معناه: (الإسرار)، وأقله إسماع القارئ نفسه كما نسبه ابن الجزري للجمهور؛ كالسخاوي والفاسي وأبي شامة[1] وغيرهم، إلا أن الهمذاني ذكر أن معنىٰ الإخفاء: (الكتمان) حيث قال: «والإخفاء هنا: مصدر قولك: أخفيت الشيء، إذا استترته وكتمته»[2].

***

(١) انظر: فتح الوصيد للسخاوي (١/ ١٢٨)، واللآلئ الفريدة للفاسي (١/ ١١٨)، وإبراز المعاني لأبي شامة (١/ ١٣٨).

(٢) الدرة الفريدة للهمذاني (١/ ٢٣٥).

المطلب الثاني

باب البسملة

وفيه أربعة مواضع هي:

*** الموضع الأول: قال الشاطبي رحمه الله[1]:**

وَوَصْلُكَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فَصَاحَةٌ * وَصِلْ وَاسْكُتَنْ كُلٌّ جَلَايَاهُ حَصَّلاَ

وَلاَ نَصَّ كَلاَّ حُبَّ وجْهٌ ذَكَرْتُهُ * وَفِيهَا خِلَافٌ جِيدُهُ وَاضِحُ الطُّلَىٰ

يرىٰ ابن الجزري أن البيت الثاني فيه رموز، وذلك في: «كلا حب»، و«جيده»؛ فيكون لابن عامر وأبي عمرو وجهان، ولورش ثلاثة أوجه؛ فقال: «واختلف أيضًا عن الباقين، وهم أبو عمرو وابن عامر ويعقوب وورش من طريق الأزرق بين: الوصل، والسكت، والبسملة.

- فأما أبو عمرو فقطع له بالوصل صاحب «العنوان»...**وأحد الوجهين في الشاطبية**،...وقطع له بالسكت صاحب «الهداية» ...**وهو الوجه الآخر في الشاطبية**...

- وأما ابن عامر فقطع له بالوصل صاحب «الهداية» ... و**«الشاطبية»**، وقطع له بالسكت صاحب «التلخيص»...**وهو الوجه الآخر في «الشاطبية»**.

- وأما ورش من طريق الأزرق فقطع له بالوصل صاحب «الهداية»...**وأحد الوجوه الثلاثة في «الشاطبية»**، وقطع له بالسكت ابنا غلبون...وهو الوجه الثاني في **«الشاطبية»**...وقطع له بالبسملة صاحب «التبصرة»... **وهو الوجه الثالث في**

(١) الشاطبية (البيتان رقم: ١٠١-١٠٢).

«الشاطِبية»»[1].

وعند التأمل في النصِّ السابق نجد أن ابن الجزري قد نسب من «الشاطبية»: لابن عامر وأبي عمرو بالوصل والسكت، ولورش بالوصل والسكت والبسملة، وهذا لا يكون إلا إذا قلنا: إن «كلا حب» و«جيده» رموز، وهذا ما عليه أكثر الشراح كالعيني وابن آجروم والسيوطي[2]، وقد ردَّ ابن الجندي علىٰ من لم يجعل في البيت رمزًا[3]. وبعض شراح «الشاطبية» يرىٰ أنها ليست رموزًا كأبي شامة والقاضي[4].

وثمرة الخلاف بين القولين: أن لورش علىٰ كلا القولين ثلاثة أوجه، ولأبي عمرو وابن عامر وجهان علىٰ القول الأول، وثلاثة أوجه علىٰ القول الثاني[5].

*** الموضع الثاني: قال الشاطبي رحمه الله[6]:**

وسَكْتُهُمُ الْمُخْتَارُ دُونَ تَنَفُّسٍ * وَبَعْضُهُمُ فِي الْأَرْبَعِ الزُّهْرِ بَسْمَلاَ

يرىٰ ابن الجزري أن السكت هو: عبارة عن قطع الصوت زمنًا دون زمن الوقف

(١) النشر (٣/ ٦٦٠-٦٦٤). وانظر: العنوان للأنصاري (٦٥)، وتلخيص العبارات لابن بليمة (٢٢)، والإرشاد لأبي الطيب ابن غلبون (١/ ٢٤٨)، والتذكرة لأبي الحسن ابن غلبون (١/ ٦٣)، والتبصرة لمكي (٥٢).

(٢) حل الشاطبية للعيني (٤أ)، وفرائد المعاني لابن آجروم (٢/ ٣٢٨-٣٢٩)، وشرح السيوطي (٤٢).

(٣) الجوهر النضيد (٧٨٨) [تحقيق: د. عبدالرزاق الحافظ].

(٤) انظر: إبراز المعاني لأبي شامة (١/ ٢٣١)، والوافي للقاضي (٣٨).

(٥) انظر: سراج القارئ المبتدئ لابن القاصح (١/ ٢٣٥-٢٣٦).

(٦) الشاطبية (البيت رقم: ١٠٣).

عادةً من غير تنفس[1]، وعلىٰ ذلك بيَّن مراد الشاطبي في قوله: «دون تنفس»؛ أي: أن ضابط السكت عنده عدم التنفس سواء قلَّ زمنه أو كثر؛ فقال في النشر: «وأما تقييدهم بكونه دون تنفس فقد اختلفت أيضًا في المراد به آراء بعض المتأخرين:

- فقال الحافظ أبو شامة: «الإشارة بقولهم «دون تنفس» إلىٰ عدم الإطالة المؤذنة بالإعراض عن القراءة»[2].

- وقال الجعبري: «قطع الصوت زمانًا قليلًا أقصر من زمن إخراج النفس؛ لأنه إن طال صار وقفًا يوجب البسملة»[3].

- وقال الأستاذ ابن بصخان: «أي دون مهلة، وليس المراد بالتنفس هنا إخراج النَّفَس بدليل أن القارئ إذا أخرج نَفَسه مع السكت بدون مهلة لم يمنع من ذلك؛ فدل علىٰ أن التنفس هنا بمعنىٰ المهلة».

- وقال ابن جبارة: دون تنفس: يحتمل معنيين: أحدهما: سكوت يقصد به الفصل بين السورتين لا السكوت الذي يقصد به القارئ التنفس، ويحتمل: أن يراد به سكوت دون السكوت لأجل التنفس، أي: أقصر منه، أي: دونه في المنزلة والقصر، لكن يحتاج إذا حمُل الكلام علىٰ هذا المعنىٰ أن يعلم مقدار السكوت لأجل التنفس حتىٰ يجعل هذا دونه في القصر، قال: ويعلم ذلك بالعادة وعُرف القراء[4].

---

(١) النشر (٣/ ٦١٦).

(٢) إبراز المعاني (١/ ٢٣٢).

(٣) كنز المعاني (١/ ٣٧٣).

(٤) نص ابن جبارة في شرحه «المفيد» (ل ٦٤أ): «وقوله: «دون تنفسٍ» يحتمل أمرين: أي من غير قطع نفس؛ لأن ذلك يكفي في الإيذان بانقضاء السورة، وفي الغرض من الفصل الإشارة إلىٰ=

قلتُ – أي ابن الجزري –: الصواب حمل (دون) من قولهم: «دون تنفس» أن تكون بمعنىٰ (غير)؛ كما دلت عليه نصوص المتقدمين، وما أجمع عليه أهل الأداء من المحققين من أن السكت لا يكون إلا مع عدم التنفس سواء قلَّ زمنه أو كثر، وإنَّ حمله علىٰ معنىٰ (أقل) خطأ، وإنما كان هذا صوابًا لوجوه:

– (أحدها): ما تقدم من النصّ عن الأعشىٰ: تسكت حتىٰ يظن أنك قد نسيت، وهذا صريح في أن زمنه أكثر من زمن إخراج النَّفَس وغيره.

– (وثانيها): قول صاحب المبهج: «سكتة تؤذن بإسرارها»[1]. أي: بإسرار البسملة، والزمن الذي يؤذن بإسرار البسملة أكثر من زمن إخراج النَّفَس بلا نظر.

– (ثالثها): أنه إذا جعل بمعنىٰ (أقل) فلا بد من تقديره، كما قدروه بقولهم: «أقل من زمان إخراج النَّفَس» ونحو ذلك، وعدم التقدير أولىٰ.

– (رابعها): أن تقدير ذلك علىٰ الوجه المذكور لا يصح؛ لأن زمن إخراج النَّفَس وإن قلَّ لا يكون أقلّ من زمنٍ قليل السكت، والاختبار يبين ذلك.

– (خامسها): أن التنفس علىٰ الساكن في نحو: ﴿ ٱلۡأَرۡضِ ﴾ [البقرة:١١وغيرها]، و﴿ ٱلۡأٓخِرَةُ ﴾ [البقرة:٩٤وغيرها]، و﴿ قُرۡءَانٍ ﴾ [يونس:٦١]، و﴿ مَسۡـُٔولاً ﴾ [الإسراء:٣٤ وغيرها] ممنوع اتفاقًا، كما لا يجوز التنفس علىٰ الساكن في نحو: ﴿ ٱلۡخَلِقُ ﴾ [الحشر: ٢٤]، و﴿ ٱلۡبَارِئُ ﴾ [الحشر: ٢٤]، و﴿ ٱلۡفُرۡقَانَ ﴾ [آل عمران:٤ وغيرها]، و﴿ مَّسۡحُورًا ﴾ [الإسراء:٤٧

=عدم الإطالة لئلا يعد الساكت معرضًا عن القراءة. ويجوز أن يكون المراد: السكوت لهم دون تنفس أي: أقلَّ من السكوت لأجل النَّفَس، وهو الظاهر؛ فعلىٰ هذا يعلم مقدار السكوت لأجل النَّفَس حتىٰ يكون هذا أقل منه».

(١) المبهج لسبط الخياط (١/ ٣٤٦).

وغيرها]؛ إذ التنفس في وسط الكلمة لا يجوز، ولا فرق بين أن يكون بين سكون وحركة، أو بين حركتين.

وأما استدلال ابن بصخان بأن القارئ إذا أخرج نَفَسَه مع السكت بدون مهلة لم يمنع من ذلك؛ فإن ذلك ليس علىٰ إطلاقه، فإنه إن أراد مطلق السكت فإنه يمنع من ذلك إجماعًا، إذ لا يجوز التنفس في أثناء الكلمة كما قدَّمنا، وإن أراد سكتًا بين السورتين من حيث إن كلامه فيه، فإن ذلك جائز باعتبار أن أواخر السور في نفسها تمام يجوز القطع عليها والوقف؛ فلا محذور من التنفس عليها.

نعم لا يخرج وجه السكت مع التنفس، فلو تنفس القارئ آخر سورة لصاحب السكت، أو علىٰ: ﴿عِوَجَاۜ﴾ [الكهف:١]، و﴿مَّرۡقَدِنَاۜ﴾ [يس: ٥٢] لحفص من غير مهلة لم يكن ساكتًا ولا واقفًا؛ إذ الوقف يشترط فيه التنفس مع المهلة، والسكت لا يكون معه تنفس، فاعلم ذلك، وإن كان لا يفهم من كلام أبي شامة ومن تبعه»[1].

وقد نص جمهور شراح «الشاطبية» كالسخاوي[2] والأصفهاني وابن القاصح وابن آجروم[3] وغيرهم علىٰ أن السكت يلزم منه (عدم التنفس) كما حرره

(١) النشر (٣/ ٦٢٠-٦٢٤).

(٢) فتح الوصيد (٢/ ٢٠٧). علىٰ أن ابن الجندي فهم من قول السخاوي عند شرحه لهذا البيت: «إنما اختار أهل الأداء - لمن ترك التسمية - تقليلَ السكت من غير تنفُّس؛ لأن ذلك يكفي في الإشعار بانقضاء السورة، وفي العِوَض من الفصل، ولأنه إذا طال السكت صار مبتدئًا بالسورة؛ فلزمه التسمية»: أن القارئ إذا قصر (أي: سكت) لا يكون مبتدئًا؛ ولو تنفس، وإليه ذهب أبو شامة؛ وفيه نظر، والله أعلم. انظر: الجوهر النضيد (٨٠٣) [تحقيق: د. عبد الرزاق الحافظ].

(٣) كاشف المعاني للأصفهاني (١/ ١٨٧)، وسراج القارئ لابن القاصح (١/ ٢٣٧)، وفرائد المعاني لابن آجروم (٢/ ٣٣٤).

ابن الجزري في النصِّ السابق، وهو الراجح[1].

بينما خالف في ذلك بعض شراح «الشاطبية»؛ وهم الذين رد عليهم ابن الجزري في كلامه السابق، وعلىٰ رأسهم أبو شامة[2].

*** الموضع الثالث: قال الشاطبي رحمه الله[3]:**

وَمَهْمَا تَصِلْهَا أَوْ بَدَأْتَ بَرَاءَةً * لِتَنْزِيلِهَا بِالسَّيْفِ لَسْتَ مُبَسْمِلاَ

وَلَا بُدَّ مِنْهَا فِي ابْتِدَائِكَ سُورَةً * سِوَاهَا وَفِي الْأَجْزَاءِ خَيَّرَ مَنْ تَلاَ

ذكر ابن الجزري مسألة البسملة في وسط براءة فقال: «وأما من ذهب إلىٰ البسملة في الأجزاء مطلقًا؛ فإن اعتبر بقاء أثر العلة التي من أجلها حذفت البسملة من أولها وهي نزولها بالسيف؛ كالشاطبي ومن سلك مسلكه: لم يبسمل، وإن لم يعتبر بقاء أثرها، أو لم يرها علَّةً بسمل بلا نظر»[4].

ونصُّ ابن الجزري السابق ظاهر في فهمه منع البسملة في أواسط براءة كأولها من «الشاطبية» تخريجًا من العلة التي ذكرها الشاطبي بقوله: «لتنزيلها بالسيف لست مبسملا»، ويؤيد هذا أيضًا نزول سورة براءة كاملةً[5].

---

(١) واستشهد أيضًا بقول الشاطبي: «سكتًا مقللا» (بيت: ١٩)، وقوله: «وسكتة حفص دون قطع لطيفة» (بيت:٨٣٠). انظر: النشر (٣/ ٦١٨-٦٩١).

(٢) وممن نحا نحوه في شرحه «للشاطبية» كالسنباطي (١/ ٥٦)، وملا علي قاري (ل ٥٦ب).

(٣) الشاطبية (البيتان رقم: ١٠٥-١٠٦).

(٤) النشر (٣/ ٦٧٤).

(٥) أخرجه البخاري عن البراءة بن عازب، كتاب المغازي، باب حج أبي بكر بالناس في سنة تسع، حديث رقم (٤٣٦٤).

بينما جُلّ شراح «الشاطبية» كالسخاوي والفاسي والجعبري والقاضي[1] يجيزون البسملة في وسط براءة لدخولها تحت عموم قول الشاطبي: «وفي الأجزاء خير من تلا».

وبعض الشراح كاللَّوَرْقي[2] أطلق البسملة في أواسط السور عامة دون أن ينبه علىٰ وسط براءة، وحكىٰ الضباع كلا القولين في فهم قول الشاطبي: «وفي الأجزاء خير من تلا»، وذكر أنه لا نصَّ للمتقدمين فيه[3].

*** الموضع الرابع: قال الشاطبي رحمه الله[4]:**

وَمَهْمَا تَصِلْهَا مَعْ أَوَاخِرِ سُورَةٍ * فَلاَ تَقِفَنَّ الدَّهْرَ فِيهَا فَتَثْقُلَا

يرىٰ ابن الجزري أن المقصود بقول الشاطبي: «فلا تقفنَّ»: هو الوقف، خلافًا للجعبري الذي ظن أنه السكت؛ فقال في النشر: «المراد بالقطع المذكور هو: الوقف؛ كما نصَّ عليه الشاطبي وغيره من الأئمة...وذلك واضحٌ، وإنما نبهت عليه لأن الجعبري رحمه الله ظن أنه السكت المعروف؛ فقال في قول الشاطبي: «فلا تقفنَّ»: لو قال: «فلا تسكتنَّ» لكان أسدَّ»؛ وذلك وهمٌ لم يتقدمه أحد إليه، وكأنه أخذه من كلام السخاوي حيث قال: «فإذا لم يصلها بآخر سورة جاز أن يسكت عليها»، فلم يتأمله، ولو تأمله لعلم أن مراده بالسكت الوقف؛ فإنه قال في أول الكلام: «اختار الأئمة لمن

(١) انظر: فتح الوصيد للسخاوي (٢/ ٢١٠)، واللآلئ الفريدة للفاسي (١/ ١٦٠)، وكنز المعاني للجعبري (١/ ٣٧٧، ٣٨٠)، والوافي للقاضي (٤٩).

(٢) المفيد (١/ ٨٢).

(٣) انظر: إرشاد المريد (٢٨).

(٤) الشاطبية (البيت رقم: ١٠٧).

يفصل بالتسمية أن يقف القارئ علىٰ أواخر السور ثم يبتدئ بالتسمية»»[1].

والأمر كما قال ابن الجزري في أن الجعبري لم يسبق إلىٰ هذا القول، ولم نقف علىٰ من وافقه عليه، والله أعلم.

❊ ❊ ❊

(١) النشر (٣/ ٦٧٥-٦٧٦). وانظر: فتح الوصيد للسخاوي (٢/ ٢١٢)، وكنز المعاني للجعبري (١/ ٣٨١).

المطلب الثالث

باب هاء الكناية

وفيه موضع واحد هو: في قول الشاطبي رحمه الله[1]:

وَفِي الْكُلِّ قَصْرُ الْهَاءِ بَانَ لِسَانُهُ * بِخُلْفٍ وَفِي طَهَ بِوَجْهَيْنِ بُجِّلَا

ذكر ابن الجزري لهشام في: ﴿يَأْتِهِۦ﴾ [طه:٧٥] وجهًا واحدًا، وهو الصلة فقط[2].

وهذا الفهم وافقه عليه أبو شامة وابن القاصح[3] من شراح «الشاطبية»، بينما خالفه البعض كشعلة والهمذاني والفاسي وابن آجروم[4]؛ وقالوا: إن لهشام وجهين هما: الصلة، والقصر.

وقد أكد ابن الجزري في «المسائل التبريزية» فهمه من أن لهشام من «الشاطبية» وغيرها وجهًا واحدًا فقط، حيث سُئل عن قول الشاطبي: ««وفي الكل قصر الهاء...الخ»: وظاهر كلامه يُشعر بأن لهشام وجهين في: ﴿يَأْتِهِۦ﴾ [طه:٧٥] أيضًا كما في

---

(١) الشاطبية (البيت رقم: ١٦٣).

(٢) النشر (٣/ ٧٧٩).

(٣) انظر: إبراز المعاني لأبي شامة (١/ ٢٠٥)، وسراج القارئ المبتدئ لابن القاصح (١/ ٣٠١-٣٠٤) وقال في شرحه: «وإن هشاما وهو المشار إليه باللام من قوله «لسانه» قرأها جميعها بوجهين: أحدهما: باختلاس الهاء كقالون، والثاني: بالصلة كباقي القراء». وهذا الكلام يوحي أنه يرىٰ الوجهين فيها، ولكنه في التلخيص نصَّ له علىٰ وجه واحد.

(٤) انظر: كنز المعاني لشعلة (٨٨)، والدرة الفريدة للهمذاني (١/ ٣٣٤)، واللآلئ الفريدة للفاسي (١/ ٢٠٠)، وفرائد المعاني لابن آجروم (٢/ ٥٠٨).

الكلمات التسع السابقة، وكذا فسَّر هذا البيت بعض الشراح؛ كالفاسي والجعبري حيث قال: «وجه قصر هشام من الزيادات»،...وكلام «التيسير» و«الطيبة» و«التقريب» مصرِّح بأن لهشام فيهما[1] الصلة فقط كقول أبي شامة في شرح هذا البيت. بينوا لنا هل يصحّ لهشام الوجهان أم له الصلة كما هو المشهور؟» فأجاب ابن الجزري بقوله: «ليس ذلك بالظاهر، بل الظاهر من قوله: «وفي طه بوجهين بجلا» غيره، وغايته أنه يحتمل احتمالًا بعيدًا، ولا يصح له من حيث الرواية سوىٰ الصلة، إذ كل من روىٰ الاختلاس عن هشام في أخواتها لم يرد عنه سوىٰ الصلة، وكلام أبي شامة هو الصحيح»[2].

ويلاحظ من تتبع منهج الشاطبي أنه إذا ذكر قاعدة لقارئ أو أكثر، ثم بعد ذلك شاركه قارئ آخر في كلمة تدخل تحت القاعدة السابقة فإنه يذكر كل من قرأ بها حتىٰ وإن سبق ذكره؛ كقوله مثلًا في باب الإمالة: «وما بعد راء شاع حكما»[3] فإنه قد أعاد ذكر حمزة والكسائي المرموز لهم بالشين مع أبي عمرو المرموز له بالحاء، مع أنهما يدخلان في إمالة هذه القاعدة في أول الباب حينما قال: «وحمزة منهم والكسائي بعده...الخ»[4]؛ وعليه فلو كان لهشام وجهان لأعاد ذكره في قوله: «وفي طه بوجهين بجلا»، وهذا يقوِّي ما اختاره ابن الجزري.

---

(١) هكذا في المطبوع، والصواب: (فيها).

(٢) أجوبة الإمام ابن الجزري علىٰ المسائل التبريزية في القراءات (٨٤-٨٧). وانظر: التيسير للداني (١٥٢)، واللآلئ الفريدة للفاسي (١/ ٢٠٠)، وكنز المعاني للجعبري (٢/ ٥١٨-٥١٩)، والطيبة (البيت رقم:١٥٦) والتقريب (١/ ٢٤٠) كلاهما لابن الجزري.

(٣) الشاطبية (البيت رقم:٣١١).

(٤) الشاطبية (البيت رقم: ٢٩١). وانظر: المفيد لابن جبارة (٢/ ل١٥٠ب).

المطلب الرابع
باب المد والقصر

وفيه موضعان هما:

*** الموضع الأول: قال الشاطبي** رحمه الله[1]:

وَمَـا بَعْـدَ هَمْـزٍ ثَابِـتٍ أَوْ مُغَيَّـرٍ * فَقَصْـرٌ وَقَدْ يُرْوَىٰ لِوَرْشٍ مُطَوَّلَا

وَوَسَّـطَهُ قَـوْمٌ كَـآمَنَ هَـؤُلَا * ءِ آلِـهَةً آتَـىٰ لِإِيمَـانِ مُـثِّلَا

هنا مسألتان:

– **المسألة الأولىٰ:** هل وجه الطُّول في المد الواقع بعد الهمز ضعيف؟

– **المسألة الثانية:** هل كلمتا: ﴿ءَآلَـٰنَ﴾ [يونس:٥١، ٩١] تدخلان في هذا البيت؟

أما المسألة الأولىٰ:

فقد قال ابن الجزري عن وجه الطُّول في المد الواقع بعد الهمز لورش، وذلك في نحو: ﴿ءَامَنَّا﴾: «وأثبت الثلاثة جميعًا...الشاطبي في «قصيدته»، وضعَّف المد الطويل»[2]؛ ففهم ابن الجزري من قول الشاطبي: «وقد يروىٰ لورش مطولا» أنه يضعِّف وجه الطُّول ويختار القصر؛ كما قال في النشر: «وهو اختيار الشاطبي حسبما نقله أبو شامة عن أبي الحسن السخاوي عنه»[3].

---

(١) الشاطبية (البيتان رقم: ١٧١-١٧٢).

(٢) النشر (٣/ ٨٣٦).

(٣) النشر (٣/ ٨٣٥). وانظر: إبراز المعاني لأبي شامة (١/ ٣٣٢).

ولم نقف علىٰ من سبق ابن الجزري إلىٰ هذا الفهم، إلا أن الجعبري قد أشار إلىٰ قلة من روىٰ الطُّول من أهل الأداء، ولأن (قد) مع المضارع تفيد التقليل[1]؛ ولعل وصف (القلة) يشير إلىٰ الضعف، والله أعلم.

والراجح الذي عليه العمل هو جواز الأوجه الثلاثة (الطُّول، والتوسط، والقصر) لورش في المد الواقع بعد الهمز[2].

المسألة الثانية:

ذكر ابن الجزري مسألة المد في الألف الأولىٰ الواقعة بعد الهمز في: ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ﴾ [يونس:٥١، ٩١] في موضعي يونس لورش فقال: «وأما ورش من طريق الأزرق فله حكم آخر من حيث وقوع كل من الألفين بعد الهمز، إلا أن الهمزة الأولىٰ محققة، والثانية مغيرة بالنقل.

وقد اختُلف في إبدال همزة الوصل التي نشأت عنها الألف الأولىٰ، وفي تسهيلها بين بين:

فمنهم من رأىٰ إبدالها لازمًا، ومنهم من رآه جائزًا، ومنهم من رأىٰ تسهيلها لازمًا، ومنهم من رآه جائزًا...

فعلىٰ القول بلزوم البدل يلتحق بباب المد الواقع بعد همز، ويصير حكمها حكم: ﴿ءَامَنَ﴾؛ فيجري فيها للأزرق: المد، والتوسط، والقصر.

وعلىٰ القول الآخر بجواز البدل يلتحق باب: ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾، و﴿ءَأَلِدُ﴾ للأزرق عن ورش، فيجري فيها حكم الاعتداد بالعارض، فيقصر مثل: ﴿ءَأَلِدُ﴾، وعدم الاعتداد به

(١) انظر: كنز المعاني (٢/ ٥٤٥).

(٢) انظر: الوافي للقاضي (٧٥).

فيمد ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾، ولا يكون من باب: ﴿ ءَامَنَ ﴾ وشبهه، فلذلك لا يجري فيها علىٰ هذا التقدير: توسط.

وتظهر فائدة هذين التقديرين في الألف الأخرىٰ:

– فإذا قرئ بالمد في الأولىٰ جاز في الثانية ثلاثة، وهي المد والتوسط والقصر؛ فالمد علىٰ تقدير عدم الاعتداد بالعارض فيها، وعلىٰ تقدير لزوم البدل في الأولىٰ، وعلىٰ تقدير جوازه فيها إن لم يعتد بالعارض. وهذا...**في «الشاطبية»**...، والتوسط في الثانية مع مد الأولىٰ بهذين التقديرين المذكورين، وهو في... **«الشاطبية»**، والقصر في الثانية مع الأولىٰ، وعلىٰ تقدير الاعتداد بالعارض في الثانية، وعلىٰ تقدير لزوم البدل في الأولىٰ، ولا يحسن أن يكون علىٰ تقدير عدم الاعتداد بالعارض فيها لتصادم المذهبين، وهذا الوجه...**في «الشاطبية»** أيضًا...

– وإذا قُرئ بالتوسط في الأولىٰ جاز في الثانية وجهان، وهما التوسط والقصر، ويمتنع المد فيها من أجل التركيب، فتوسط الأولىٰ علىٰ تقدير لزوم البدل، وتوسط الثانية علىٰ تقدير عدم الاعتداد بالعارض فيها،...**ويخرَّج من «الشاطبية»**...، وقصر الثانية علىٰ تقدير الاعتداد بالعارض فيها، وعلىٰ تقدير لزوم البدل في الأولىٰ،...**ويخرَّج من الشاطبية**...

– وإذا قرئ بقصر الأولىٰ جاز في الثانية القصر ليس إلا؛ لأن قصر الأولىٰ إما أن يكون علىٰ تقدير لزوم البدل فيكون علىٰ مذهب من لم ير المد بعد الهمز كطاهر ابن غلبون، فعدم جوازه في الثانية من باب أولىٰ، وإما أن يكون علىٰ تقدير جواز البدل والاعتداد معه بالعارض **كظاهر ما يخرَّج من «الشاطبية»**، فحينئذٍ يكون الاعتداد بالعارض في الثانية أولىٰ وأحرىٰ، فيمتنع إذًا مع قصر الأولىٰ مد الثانية وتوسطها، فخذ

تحرير هذه المسألة بجميع أوجهها... وقد نظمت هذه الأوجه التي لا يجوز غيرها علىٰ مذهب من أبدل، فقلتُ:

لِـلَازْرَقِ فِـي آلَانَ سِـتَّةُ أَوْجُـهٍ * عَلَـىٰ وَجْـهِ إِبْـدَالٍ لَـدَىٰ وَصْـلِهِ
فَمُـدَّ وَثَلِّـثْ ثَانِيًـا ثُـمَّ وَسِّـطَنْ * بِهِ وَبِقَصْـرٍ ثُـمَّ بِالْقَصْـرِ مَعْ قَصْـرِ

وقولي: «لدىٰ وصله» قيد ليعلم أن وقفه ليس كذلك، فإن هذه الأوجه الثلاثة الممتنعة حالة الوصل تجوز لكل من نقل في حالة الوقف كما تقدم، وقولي «علىٰ وجه إبدال» ليعلم أن هذه الستة لا تكون إلا علىٰ وجه إبدال همزة الوصل ألفًا، أما علىٰ وجه تسهيلها فيظهر له ثلاثة أوجه في الألف الثانية:

- (المد) وهو **ظاهر كلام الشاطبي**....

- (والتوسط)...وهو في...**ظاهر كلام الشاطبي أيضًا.**

- (والقصر) وهو غريب في طريق الأزرق؛ لأن أبا الحسن طاهر ابن غلبون وابن بليمة اللذين رويا عنه القصر في باب: ﴿ءَامَنَ﴾ مذهبهما في همزة الوصل الإبدال لا التسهيل، **ولكنه ظاهر من كلام الشاطبي مخرَّج من اختياره،** والله تعالىٰ أعلم»[1].

وما ذكره ابن الجزري من أوجهٍ في مد الألف الأولىٰ من: ﴿ءَامَنَ﴾ [يونس:٥١، ٩١] نسبها «للشاطبية»وخرَّجها منه؛ قد أشار إليه بعض شراح «الشاطبية»؛ قال الجعبري في تعليقه علىٰ كلام السخاوي: «والمراد من: ﴿ءَامَنَ﴾ [يونس:٥١، ٩١] الألف الأخيرة؛ لأن الأولىٰ ليست من هذا الأصل - أي من مد الألف الواقع بعد همز لورش -؛ لأن مدها للساكن المقدَّر أو للهمزة، فيعلم من قرينة أولوية المغيرة بالإلغاء، وهذا أظهر

(١) النشر (٢/ ٨٦٩-٨٧٣).

لرجحان المحقق علىٰ المقدَّر علىٰ تقدير إرادته...وقال السخاوي: «أُبقيت الأولىٰ لتحقق سببها»، وهذا يؤذن بأن الأولىٰ مُدَّت للهمزة السابقة لا للساكن المقدَّر؛ فيجري لورش فيها الأوجه الثلاثة، وعلىٰ اعتبار السكون لا يجري إلا المد، وسنحققه في الهمزتين، والمد فيهما علىٰ الأصل المقدَّر»[1].

وأغلب الشراح نصوا علىٰ (المد) فقط علىٰ وجه الإبدال بناءً علىٰ قول الشاطبي[2]:

وَإِنْ هَمْزُ وَصْلٍ بَيْنَ لَامٍ مُسَكَّنٍ * وَهَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ فَامْدُدْهُ مُبْدِلَا

فَلِلْكُلِّ ذَا أَوْلَىٰ وَيَقْصُرُهُ الَّذِي * يُسَهِّلُ عَنْ كُلٍّ كَآلَانَ مُثِّلَا

ولم يلحقوه بباب الألف الواقع بعد الهمز، بل نص كثير من شراح «الشاطبية» علىٰ أن الألف الأولىٰ ليست من هذا الباب؛ لأن مدها لأجل السكون اللازم المقدَّر؛ وعليه يكون لورش وجهان: المد اعتدادًا بالعارض، والقصر اعتدادًا بالحركة العارضة[3]، وقد ذكر ابن الجندي كلا القولين فقال: «فيكون في الكلمة تسعة أوجه: الثلاثة في الأولىٰ إذا كان المد لها لا للساكن، والثلاثة في الأخيرة، وثلاثة في مثلها بتسعة. وعلىٰ قول من يقول إن المد للساكن يكون فيها وجهان: كم الله[4]، ووجهان في

(١) كنز المعاني (٢/ ٥٤٩-٥٥٠)، وانظر: الجوهر النضيد لابن الجندي (٢٤٤) [تحقيق: د. خالد إسحاق]. ولم نقف علىٰ نصِّ السخاوي الذي نقله الجعبري، وما في فتح الوصيد (٢/ ٢٧٧) هو: «وأما: ﴿ءَامَنَ﴾ فإنه اجتمع فيه همزتان: محققة ومخففة؛ فمدّ المحققة، وترك المد للأخرىٰ استثقالًا لمدَّتين في كلمة».

(٢) الشاطبية (البيتان رقم: ١٩٢-١٩٣).

(٣) انظر: إرشاد المريد (٤٨)، والوافي (٧٧-٧٨).

(٤) ذكر المحقق أنها هكذا رسمت في المخطوط ولم يستطع قراءتها، قلنا: يبدو أن المقصود كـ: ﴿ءَآللَّهُ﴾ [النمل: ٥٩].

ثلاثة بستة»[1].

*** الموضع الثاني: قال الشاطبي رحمه الله[2]:**

وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ * وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ أُصِّلَا

قال ابن الجزري عن وجه قصر المد العارض للسكون: «وكذلك لم يرتضه الشاطبي»[3]، وقال في موضع آخر: «علىٰ أن الشاطبي لم يذكر في ساكن الوقف (قصرًا)، بل ذكر وجهين وهما: الطُّول والتوسط، كما نصَّ السخاوي في شرحه، وهو أخبر بكلام شيخه ومراده، **وهو الصواب** في شرح كلامه؛ لقوله بعد ذلك: «وفي عين الوجهان» فإنه يريد: الوجهين المتقدمَين من (الطُّول، والتوسط) بدليل قوله: «والطُّول فُضلا». ولو أراد القصر لقال: والمد فضلا؛ فمقتضىٰ اختيار الشاطبي عدم القصر في سكون الوقف»[4].

واستنباط ابن الجزري لعدم ارتضاء الشاطبي للقصر في العارض للسكون مأخوذ من قول الشاطبي: «وجهان أصلا»؛ ففهم ابن الجزري أن وجه القصر لم يؤصَّل عند الشاطبي؛ وهو ما أشار إليه جُل شراح «الشاطبية» كالسخاوي والفاسي واللَّوَرْقي والجعبري وابن القاصح[5] وغيرهم.

---

(١) الجوهر النضيد (٢٤٦). [تحقيق: د. خالد إسحاق].

(٢) الشاطبية (البيت رقم: ١٧٦).

(٣) النشر (٣/ ٨٢٨)

(٤) النشر (٣/ ٨٢٩-٨٣٠).

(٥) انظر: فتح الوصيد للسخاوي (٢/ ٢٧٩)، واللآلئ الفريدة للفاسي (١/ ٢٣١)، والمفيد في شرح الشاطبية للورقي (١/ ١٣٠)، وكنز المعاني للجعبري (٢/ ٥٥٤) وقال: «والحق أن=

وهناك بعض الشراح خالفوا هذا الفهم فجعلوا الوجهين: (الطُّول، والقصر)؛ وهو قول الأصفهاني وأبي شامة والسمين[1]، بل إن الأصفهاني خطَّأ من: «عبَّر عن الوجهين: (بالمد المتوسط، والمشبع)، وإن كان من أفضل الزمان، وأعظم الشيوخ القراء؛ لأن سياق الكلام يأباه»[2].

وبعض الشراح كابن آجروم ذكر كلا القولين ومال إلىٰ أن المراد بالوجهين: (الطبيعي، والإشباع)؛ لأنهما الأصلان؛ إذ حرف المد في العارض للسكون إن اعتبر فيه الوصل لم يشبع، وإن اعتبر فيه الوقف أُشبع، أما التوسط فليس بأصلٍ وإنما هو استحسان[3].

والراجح أن الشاطبي يجوِّز الأوجه الثلاثة، إلا أنه يختار الإشباع، والتوسط. وكل الأوجه الثلاثة جائزة لجميع القراء كما قال ابن الجزري: «الصحيح جواز كلٍّ من الثلاثة لجميع القراء؛ لعموم قاعدة الاعتداد بالعارض وعدمه عند الجميع؛ إلا عند من أثبت تفاوت المراتب في اللازم فإنه يجوِّز فيه لكل ذي مرتبة في اللازم تلك المرتبة وما دونها للقاعدة المذكورة، ولا يجوِّز ما فوقها بحالٍ»[4].

***

=عبارته موهمة»، وسراج القارئ لابن القاصح (١/ ٣٢٩).

(١) انظر: كاشف المعاني للأصفهاني (١/ ٢٥٨)، وإبراز المعاني لأبي شامة (١/ ٣٣٥)، والعقد النضيد للسمين الحلبي(١/ ٦٧٤).

(٢) كاشف المعاني (١/ ٢٥٨).

(٣) انظر: فرائد المعاني (٢/ ٥٦٦-٥٦٧).

(٤) النشر (٣/ ٨٢٨-٨٢٩).

المطلب الخامس

باب الهمزتين من كلمة

وفيه موضع واحد هو: في قول الشاطبي رحمه الله[1]:

وَآئِمَّـةً بِـالْخُلْفِ قَـدْ مَـدَّ وَحْـدَهُ ❊ وَسَهِّلْ سَمَا وَصْفًا وَفِي النَّحْوِ أُبْدِلَا

يرىٰ ابن الجزري أن الشاطبي أشار إلىٰ وجه الإبدال ياء في: ﴿أَيِمَّةَ﴾ [التوبة:١٢ وغيرها] لأهل «سما» – نافع وابن كثير وأبي عمرو– حيث قال: «وذهب آخرون إلىٰ أنها تجعل ياء خالصة؛ نصَّ علىٰ ذلك أبو عبد الله بن شريح في «كافيه» وأبو العز القلانسي في «إرشاده»....، وأشار إليه أبو محمد مكي، والداني في «جامع البيان» والحافظ أبو العلاء والشاطبي وغيرهم أنه مذهب النحاة»[2].

وكلام ابن الجزري يفهم منه أن الشاطبي يشير لهذا الوجه حكاية عن النحاة ولا يقرأ به، وهذا ما عليه أكثر شراح «الشاطبية» كالفاسي والأصبهاني والقاضي[3]، وإن كان ابن الجزري قد صرَّح بصحة الوجهين – وهما: التسهيل، والإبدال ياءً عن أهل «سما»– فقال: «والصحيح ثبوت كل من الوجوه الثلاثة؛ أعني: التحقيق، وبين بين، والياء المحضة عن العرب، وصحته في الرواية كما ذكرناه عمن تقدَّم، ولكلٍّ وجه في

(١) الشاطبية (البيت رقم: ١٩٩).

(٢) النشر (٣/ ٩١٣). انظر: الكافي لابن شريح (١٢٢)، والإرشاد للقلانسي (١٠١)، والتبصرة لمكي (٢١٤)، وجامع البيان للداني (١/ ١١٤٧)، وغاية الاختصار لأبي العلاء (١/ ٢٢٨).

(٣) انظر: اللآلئ الفريدة للفاسي (١/ ٢٥٤)، وكاشف المعاني للأصفهاني (١/ ٢٧٩)، والوافي للقاضي (٨٩).

العربية سائغ قبوله، والله تعالىٰ أعلم»[1].

وقد أجاز بعض شراح «الشاطبية» وجه الإبدال ياءً لأهل «سما» كابن القاصح، وهو ظاهر كلام الجعبري، وابن آجروم؛ لكونه مروي عن بعض القراء[2].

***

(١) النشر (٣/ ٩١٦).

(٢) انظر: سراج القارئ لابن القاصح (١/ ٣٦٣)، وكنز المعاني للجعبري (٢/ ٦٠٠)، وفرائد المعاني لابن آجروم (٢/ ٦٦٥).

المطلب السادس

باب نقل حركة الهمزة إلىٰ الساكن قبلها

وفيه موضع واحد هو: في قول الشاطبي رحمه الله[1]:

وَنَقْــلُ رِدًا عَــن نَّــافِعٍ وَكِتَابِيَــهْ ❊ بِالِاسْكَانِ عَنْ وَرْشٍ أَصَحُّ تَقَبُّلَا

ذكر ابن الجزري أن الشاطبي أشار إلىٰ ضعف وجه النقل في: ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّي﴾ [الحاقة ١٩-٢٠] فقال: «واختُلف عن ورش:...فروىٰ الجمهور عنه إسكان الهاء وتحقيق الهمزة...وهو الذي رجَّحه الشاطبي، وروىٰ النقل فيه كسائر الباب جماعة من أهل الأداء... وأشار إلىٰ ضعفه أبو القاسم الشاطبي»[2]، وتابعه علىٰ هذا بعض الشراح كالسمين[3]، كما أن وجه (النقل) ليس في التيسير؛ فهو من زيادات «القصيد».

ولكن جمهور الشراح كالسخاوي والفاسي وأبي شامة وابن آجروم[4] وغيرهم علىٰ صحة كلا الوجهين: (الإسكان، والنقل) روايةً ولغةً وهو الراجح الذي عليه العمل[5]، والأصح في الرواية وعند أهل اللغة هو: (الإسكان)؛ كما قال الشاطبي:

---

(١) الشاطبية (البيت رقم: ٢٣٤).

(٢) النشر (٣/ ٩٨٢).

(٣) انظر: العقد النضيد (١/ ٩٣٢).

(٤) انظر: فتح الوصيد للسخاوي (٢/ ٣٤٣)، واللآلئ الفريدة للفاسي (١/ ٢٩٥)، وإبراز المعاني لأبي شامة (١/ ٤٢٣)، وفرائد المعاني لابن آجروم (٣/ ٨٢١).

(٥) انظر: الوافي للقاضي (١٠٩-١١٠).

«أصح» وهي صيغة أفعل التفضيل[1]، قال ابن القاصح: ««أصح تقبلا»: فيه إشارة إلىٰ صحة الوجهين»[2].

❊ ❊ ❊

(١) وهي كما عرفها ابن هشام في قطر الندىٰ (٣١٢): «الصفة الدالة علىٰ المشاركة والزيادة».

(٢) سراج القارئ المبتدئ (١/ ٤١٤).

المطلب السابع
باب وقف حمزة وهشام علىٰ الهمز

وفيه ثلاثة مواضع هي:

*** الموضع الأول: قال الشاطبي رحمه الله[1]:**

وَرِءْيًـا عَلَـىٰ إِظْهَـارِهِ وَادِّغَامِـهِ * وَبَعْـضٌ بِكَسْـرِ الْهـا لِيَـاءٍ تَحَـوَّلَا

يرىٰ ابن الجزري أن كلمة: ﴿ وَتُؤْوِىٓ ﴾ [الأحزاب: ٥١]، و﴿ تُؤْوِيهِ ﴾ [المعارج: ١٣] لها نفس حكم كلمة: ﴿ وَرِءْيًا ﴾ [مريم: ٧٤]؛ فقال: «ومن الساكن المتوسط مسألة: ﴿ وَتُؤْوِىٓ ﴾ و﴿ تُؤْوِيهِ ﴾ و﴿ وَرِءْيًا ﴾؛ فيهنَّ وجهان صحيحان: أحدهما: إبدال الهمزة من جنس ما قبلها...، والثاني: الإبدال مع الإدغام،...وأطلق صاحب «التيسير» الوجهين علىٰ السواء، وتبعه علىٰ ذلك الشاطبي»[2].

وقد نصَّ علىٰ إلحاق: ﴿ وَتُؤْوِىٓ ﴾ و﴿ تُؤْوِيهِ ﴾ بـ﴿ وَرِءْيًا ﴾ عدد من شراح «الشاطبية» كالسخاوي والفاسي[3]؛ لذلك استدرك بعضهم علىٰ الشاطبي في هذا البيت كما قال أبو شامة: «وكان يمكنه أن يقول: ورئيا وتؤوي أظهرن أدغمن معًا»[4].

بينما نجد أن بعض الشراح كأبي العباس الأندلسي والأصفهاني والعيني[5] قد

---

(١) الشاطبية (البيت رقم:٢٤٣).

(٢) النشر (٤/ ١١٠٧-١١٠٨). وانظر: التيسير للداني (٣٩).

(٣) انظر: فتح الوصيد للسخاوي (٢/ ٣٥٧)، واللآلئ الفريدة للفاسي (١/ ٣٠٧).

(٤) إبراز المعاني (٢/ ١٦).

(٥) انظر: المهند القاضبي للأندلسي (٣٣٠)، وكاشف المعاني للأصفاني (١/ ٣٢٢)، وحل=

اقتصر علىٰ: ﴿وَرِءۡيًا﴾ فقط أخذًا بظاهر هذا البيت.

ولعل الشاطبي مثَّل: بـ﴿وَرِءۡيًا﴾ لتدل علىٰ مثيلاتها؛ كما قال الجعبري: «وقد أهمل الناظم ذكر ﴿وَتُغۡوِىَ﴾ و﴿تُغۡوِيهِ﴾ وقد ضمهما في «التيسير» إليه، وكأنَّ الناظم استغنىٰ بفردٍ من النوع ونبه به عليه؛ لأن المأخذ واحد إذ اجتماع المثلين شامل، والتوجيه واحد عدا اللبس، قلت: ومن هذا النحو لفظ: ﴿ٱلرُّءۡيَآ﴾ [الصافات:١٠٥]؛ لأنها بعد البدل يجتمع فيها واو وياء ساكن أولهما؛ فيجوز الوجهان»[1]، والعمل علىٰ التعميم كما ذكر ابن الجزري؛ لنصِّ «التيسير» أصل «الشاطبية» عليها، ولما في: ﴿وَرِءۡيًا﴾ من التنبيه علىٰ أمثالها[2].

*** الموضع الثاني: قال الشاطبي** رحمه الله[3]:

وَمُسْتَهْزِءُونَ الْـحَذْفُ فِيهِ وَنَحْوِهِ * وَضَـمٌّ وَكَسْـرٌ قَبْلُ قِيـلَ وَأُخْمِـلَا

بيَّن ابن الجزري أن الألف في قول الشاطبي: «وأخملا»[4]: للإطلاق؛ فقال: «**والصواب** أن الألف من «أخملا» للإطلاق، وأن هذا الوجه من أصح الوجوه المأخوذ بها لحمزة في الوقف، وممن نصَّ علىٰ صحته صاحب «التيسير» في كتابه

=الشاطبية للعيني (١٧أ).

(١) كنز المعاني في (٢/ ٦٩٨).

(٢) انظر: مختصر بلوغ الأمنية للضباع (٥٦)، والوافي للقاضي (١/ ١١٧-١١٨).

(٣) الشاطبية (البيت رقم: ٢٤٧).

(٤) ومعنىٰ: «أخملا» أي أهملا واطّرِحا، من الخمول وهو عدم النباهة والشهرة، والخامل هو الساقط الذي لا نباهة له. انظر: إبراز المعاني لأبي شامة (١/ ٣٠٥)، والعقد النضيد للسمين الحلبي [تحقيق: د. أيمن سويد] (١/ ١٠٠١).

«جامع البيان»، وتبعه علىٰ ذلك الشاطبي وغيره. وإنما الخامل الوجه الآخر؛ وهو حذف الهمزة وإبقاء ما قبل الواو مكسورًا علىٰ حاله علىٰ مراد الهمز كما أجازه بعضهم، وحكاه خلف عن الكسائي، قال الداني: «وهذا لا عمل عليه»، قلتُ: فهذا الذي أشار إليه الشاطبي بـ«الإخمال»، ولا يصح روايةً ولا قياسًا، والله أعلم»[1].

كما ضعف ابن الجزري قول من قال: إن الألف في (أخملا) للتثنية؛ فقال: «والعجب من أبي الحسن السخاوي ومن تبعه في تضعيف هذا الوجه وإخماله، وجعله من الوجوه المخملة المشار إليها بقول الشاطبي:

وَمُسْتَهْزِءُونَ الْحَذْفُ فِيهِ وَنَحْوِهِ * وَضَمٌّ وَكَسْرٌ قَبْلُ قِيلَ وَأُخْمِلَا

فحمل ألف «أخملا» علىٰ التثنية، أي: أن ضم ما قبل الواو وكسره حالة الحذف «أخملا» يعني الوجهين جميعا، ووافقه علىٰ هذا أبو عبد الله الفاسي، وهو وهمٌ بيِّن وخطأٌ ظاهرٌ؛ ولو كان كذلك لقال: «قيلا وأخملا»»[2].

وجمهور شراح «الشاطبية» كأبي شامة والجعبري وابن القاصح[3] علىٰ أن الألف في «أخملا» للإطلاق؛ كما رجح ابن الجزري.

وثمرة الخلاف بين القولين:

- أنه علىٰ القول بأن الألف للتثنية: يمتنع الوجهان - حذف الهمزة وإبقاء ما

(١) النشر (٤/ ١٠٥٥). وانظر: جامع البيان (٢/ ٥٩٧).

(٢) النشر (٤/ ١٠٥٤). وانظر: فتح الوصيد للسخاوي (٢/ ٣٦١)، واللآلئ الفريدة للفاسي (١/ ٣١١).

(٣) انظر: إبراز المعاني لأبي شامة (٢/ ٢٥-٢٧)، وكنز المعاني للجعبري (٢/ ٧٠٥)، وسراج القارئ المبتدئ لابن القاصح (١/ ٤٣٩).

قبلها مكسورًا، أو حذف الهمزة وجعل ما قبلها مضمومًا - في نحو: ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ كما هو مذهب السخاوي والفاسي.

- وعلىٰ القول بأن الألف للإطلاق: يمتنع وجه حذف الهمزة وإبقاء ما قبلها مكسورًا فقط علىٰ مذهب الجمهور؛ وهو الراجح لصحة وجه حذف الهمزة وجعل ما قبلها مضمومًا في الرواية، ولأن الشاطبي ﷺ لا يعجزه أن يقول: «قيلا وأخملا» لو أراد تضعيف الوجهين.

*** الموضع الثالث: قال الشاطبي ﷺ[1]:**

وَمَن لَّمْ يَرُمْ وَاعْتَدَّ مَحْضًا سُكُونَهُ * وَأَلْحَقَ مَفْتُوحًا فَقَدْ شَذَّ مُوغِلَا

يرىٰ ابن الجزري أن الشاطبي ذكر مذهبًا واحدًا شاذًّا في هذا البيت؛ وهو عدم التسهيل بالروم في الهمزة المتطرفة بعد: ألفٍ في نحو: ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٢ وغيرها]، أو حرفٍ متحرك في نحو: ﴿يَسْتَهْزِئُ﴾ [البقرة: ١٥]؛ فقال: «يجوز الروم في الهمزة المتحركة المتطرفة إذا وقعت بعد متحرك، أو بعد ألف إذا كانت مضمومة أو مكسورة كما سيأتي في بابه؛ وذلك في نحو: ﴿يَبْدَؤُاْ﴾ [النمل: ٦٤]، فإذا رمت حركة الهمزة في ذلك سهلتها «بين بين» فتنزل النطق ببعض الحركة وهو الروم منزلة النطق بجميعها فتسهل، وهذا مذهب...الشاطبي...وكثير من القراء...، وذهب أكثر القراء إلىٰ ترك الروم في ذلك وأجروا المضموم والمكسور في ذلك مجرىٰ المفتوح فلم يُجيزوا فيه سوىٰ الإبدال كما تقدم...، وقد ضعَّف هذا القول أبو القاسم الشاطبي ومن تبعه وعدُّوه شاذًّا»[2].

---

(١) الشاطبية (البيت رقم: ٢٥٣).

(٢) النشر (٤/ ١٠٩٥-١٠٩٦).

وقد قال بذلك عدد من شراح «الشاطبية» كالسخاوي وشعلة والأصفهاني[1].

بينما يرىٰ كثير من شراح «الشاطبية» كالفاسي وابن القاصح والجعبري والسمين[2] أن الشاطبي ذكر مذهبين شاذين هما:

١- التسهيل بالروم في المفتوح.

٢- أو عدم جواز التسهيل بالروم في المضموم والمكسور.

وسبب الخلاف في فهم معنىٰ البيت هو: في تقدير العطف في «وأَلحقَ»:

- فإما أن تكون معطوفة علىٰ: «واعتد» فيكون المعنىٰ: ومن لم يرم واعتد محضًا سكونه، وألحق المضموم والمكسور بالمفتوح في عدم جواز التسهيل بالروم.

- أو تكون معطوفة علىٰ أداة الشرط أي: (ومن ألحق)، فالمعنىٰ يكون: ومن لم يرم واعتد محضًا سكونه فألحق التسهيل بالروم في المضموم والمكسور بالساكن، ومن ألحق المفتوح بالمضموم والمكسور في التسهيل بالروم فأجاز فيه ذلك.

والأقرب ما أشار إليه ابن الجزري، وهو أن البيت ليس فيه إلا مذهب واحد كما تقدم؛ لكون اعتبار أن الواو للعطف هو الأليق بالسياق[3]، علىٰ أن ابن الجزري ذكر في «النشر» المذهب الشاذ الآخر الذي أشار إليه بعض شراح «الشاطبية»؛ وهو جواز

---

(١) انظر: فتح الوصيد للسخاوي (١/ ٢٤٢)، وكنز المعاني لشعلة (١٢٥)، وكاشف المعاني للأصفهاني (١/ ٣٣٢).

(٢) انظر: اللآلئ الفريدة للفاسي (١/ ٣١٧)، وسراج القارئ المبتدئ لابن القاصح (١/ ٤٥٣)، وكنز المعاني للجعبري (٢/ ٧١٥)، والعقد النضيد للمسين الحلبي (٢/ ١٠٣٨).

(٣) انظر: العقد النضيد للسمين الحلبي (٢/ ١٠٤٤) [تحقيق: د. أيمن سويد].

التسهيل بالروم في الحركات الثلاث بعد الألف وغيرها ولم يفرق بين المفتوح وغيره، ولم يذكر الشاطبي ضمن من حكاه[1].

***

(١) انظر: النشر (٤/ ١٠٩٨).

المطلب الثامن

باب الفتح والإمالة وبين اللفظين

وفيه موضعان هما:

*** الموضع الأول: قال الشاطبي رحمه الله[1]:**

وَلكِن رُّءُوسُ الْآيِ قَدْ قَلَّ فَتْحُهَا * لَهُ غَيْرَ مَا هَا فِيهِ فَاحْضُرْ مُكَمَّلَا

يرىٰ ابن الجزري أن المقصود بقول الشاطبي: «قلَّ فتحها»: من القليل وليس من التقليل؛ فقال: «وبقي مذهب خامس، وهو إجراء الخلاف في الكل؛ رؤوس الآي مطلقًا وذوات الياء غير (هاء)، إلا أن الفتح في رؤوس الآي غير ما فيه (هاء) قليل، وهو فيما فيه (هاء) كثير...وهذا الذي يظهر من كلام الشاطبي، **وهو الأَوْلىٰ عندي بحمل كلامه عليه**»[2]، ووافقه علىٰ هذا الفهم السمين[3] والشيخ اليمني[4].

بينما يرىٰ جمهور الشراح كالسخاوي وأبي العباس الأندلسي والفاسي وأبي شامة[5] وغيرهم أن المقصود بـ«قلَّ فتحها»: التقليل «بين بين».

وأشار ابن الجندي إلىٰ كلا الاحتمالين وما يترتب عليهما؛ فقال: «والمعنىٰ علىٰ

---

(١) الشاطبية (البيت رقم: ٣١٥).

(٢) النشر (٤/ ١٢٥٠).

(٣) العقد النضيد (١٣٥).

(٤) نقله الضباع في مختصر بلوغ الأمنية (٦٦).

(٥) انظر: فتح الوصيد للسخاوي (٢/ ٤٤٢)، والمهند القاضبي للأندلسي (٣٧٧)، واللآلئ الفريدة للفاسي (١/ ٤١١)، وإبراز المعاني لأبي شامة (٢/ ١١٧).

إمالة ذوات الياء بخلاف إلا رؤوس الآي فالإمالة فقط، إلا ما فيه (هاء) فالوجهان؛ هذا إذا كان معنىٰ «قلَّ» التقليل، وهو قول السخاوي وشيخنا وغيرهما. ويحتمل أن يكون «قلَّ» ضد كثر؛ فكأنه قال: وذوات الياء له الخلف علىٰ السواء إلا رؤوس الآي فإن ناقل الفتح قليل، إلا ما فيه (هاء) فحكمها حكم الأول»[1].

والذي يظهر أن قول ابن الجزري هو الراجح؛ لأنه لو كان من التقليل لقال: «ولكن رؤوس الآي قلل فتحها».

*** الموضع الثاني: قال الشاطبي رحمه الله[2]:**

وَيَا وَيْلَتَىٰ أَنَّىٰ وَيَا حَسْرَتَىٰ طَوَوْا * وَعَنْ غَيْرِهِ قِسْهَا وَيَا أَسَفَىٰ الْعُلَىٰ

يفهم ابن الجزري أن التقليل في كلمة: ﴿ يَٰٓأَسَفَىٰ ﴾ [يوسف: ٨٤] للدوري عن أبي عمرو محتمل من ظاهر الشاطبية، ووجه الفتح هو الظاهر منها؛ فقال: «وأما: ﴿ يَٰٓأَسَفَىٰ ﴾ فروىٰ إمالتها كذلك عن الدوري عنه بغير خلاف كل من: صاحب «الكافي» وصاحب «الهداية» وصاحب «الهادي»، وهو محتمل ظاهر كلام الشاطبي»[3]. وقد اختلف شراح «الشاطبية» في فهم مراد الشاطبي بقوله: «ويا أسفىٰ العلا»:

- فمنهم من يقول: إن للدوري التقليل فقط في هذه الكلمة؛ وهو ما عليه جُلّ شراح «الشاطبية» كالسخاوي والأصفهاني والجعبري وابن القاصح[4] وغيرهم.

---

(١) الجوهر النضيد (١٣٣) [تحقيق: د. محمد الشنقيطي].

(٢) الشاطبية (البيت رقم: ٣١٧).

(٣) النشر (٤/ ١٢٥٥). وانظر: الكافي (٦٣)، والهادي لابن سفيان (١٧٤).

(٤) انظر: فتح الوصيد للسخاوي (٢/ ٤٤٤)، وكاشف المعاني للأصفهاني (١/ ٤٠٦)، وكنز المعاني للجعبري (٢/ ٨٣٩)، وسراج القاري لابن القاصح (٢/ ٥٤٠).

– ومنهم من يرىٰ أن للدوري التقليل وهو ظاهر الشاطبية، والفتح محتمل منها أيضًا؛ أي: عكس ما فهمه ابن الجزري؛ وممن أشار لذلك أبو شامة وشعلة والعيني والسنباطي[1]، قال أبو شامة بعد أن ذكر الخلاف الوارد فيها من الطرق: «...فلهذا اجتزل الناظم: ﴿يَتَأَسَفَىٰ﴾ عن أخواتها وألحقها بها؛ أراد و﴿يَتَأَسَفَىٰ﴾ كذلك، وكأنه أشار بقوله «طووا» إلىٰ ذلك، أي طووه ولم يظهروه إظهار غيره، فوقع فيه اختلاف كثير»[2].

– ومنهم من نص علىٰ الفتح فقط في: ﴿يَتَأَسَفَىٰ﴾ كأبي العباس الأندلسي[3].

وما عليه جُلّ الشراح هو الأولىٰ بحمل كلام الشاطبي عليه، إلا إذا اعتبرنا أن التقليل من زيادات القصيد؛ إذ لم ينص في «التيسير» إلا علىٰ الفتح فقط[4]؛ لذلك اعتبر ابن الجزري أن التقليل محتمل والفتح هو الأصل لكونه في أصل «الشاطبية» وهو «التيسير».

***

(١) انظر: كنز المعاني لشعلة (١/ ٥٧٢)، وحل الشاطبية للعيني (ل٢٣ب)، وشرح السنباطي (١/ ٢٤١).

(٢) إبراز المعاني (٢/ ١٢٣).

(٣) المهند القاضبي (٣٧٩).

(٤) التيسير (٤٨). وانظر: الجوهر النضيد (١٤٣) [تحقيق: د. محمد الشنقيطي]، علىٰ أن ابن جبارة ذكر في شرحه علىٰ «الشاطبية» (ل٤٨ب) أن الداني ذكر في «التيسير» الخلاف في هذه الكلمة عن الدوري، وهذا مخالف لما ذكره الشراح من أن «التيسير» لم يذكر سوىٰ الفتح، وهو الذي في نسخ «التيسير» المطبوعة.

المطلب التاسع
باب الراءات

وفيه موضع واحد هو: في قول الشاطبي رحمه الله[1]:

وَتَفْخِيمُــهُ ذِكْــرًا وَسِــتْرًا وَبَابَــهُ ❊ لَدَىٰ جِلَّةِ الْأَصْحَابِ أَعْمَرُ أَرْحُـلَا

هنا مسألتان:

- **المسألة الأولىٰ:** هل يؤخذ لورش من هذا البيت في باب «ذكرًا»[2] بوجهين أم بوجه واحد؟

- **المسألة الثانية:** هل التفخيم المختار في هذا البيت خاص بـ﴿ ذِكۡرًا ﴾ المنصوب المنوَّن وبابه؟ أم يدخل معه المنون المضموم؟

أما المسألة الأولىٰ:

فيرىٰ ابن الجزري أن ظاهر هذا البيت يدل علىٰ التفخيم قولًا واحدًا لورش في باب «ذكرا»؛ حيث قال: «وذهب الجمهور إلىٰ التفصيل؛ فاستثنوا ما كان بعد ساكن صحيح مظهر، وهو في الكلمات الست: ﴿ ذِكۡرًا ﴾ [البقرة:٢٠٠وغيرها] و﴿ سِتۡرًا ﴾ [الكهف:٩٠] وأخواته، ولم يستثنوا المدغم وهو: ﴿ سِرًّا ﴾[الرعد:٢٢وغيرها] و﴿ مُسۡتَقِرًّا ﴾ [النمل:٤٠]...؛ وهذا مذهب الحافظ أبي عمرو الداني...والشاطبي وغيرهم، إلا أن بعض هؤلاء استثنىٰ من المفصول بالساكن الصحيح: ﴿ وَصِهۡرًا ﴾ [الفرقان: ٥٤] فرققه

---

(١) الشاطبية (البيت رقم: ٣٤٦).

(٢) في الراء المنصوبة المنونة إذا حال بينها وبين الكسر ساكن غير الياء، وذلك في ست كلمات هي: (ذكرًا، سترًا، إمرًا، صهرًا، حجرًا، وزرًا). انظر: النشر (٤/ ١٣٤٧).

من أجل خفاء الهاء كابن شريح...، ولم يستثنه الداني ولا ابن بليمة ولا الشاطبي ففخموه...»[1].

بينما نصَّ علىٰ الخلاف في هذا الباب جمهور شراح «الشاطبية» كالسخاوي والفاسي وأبي شامة والجعبري[2]؛ فجعلوا في الجميع وجهين: التفخيم وهو المقدَّم في الأداء، والترقيق وهو من زيادات «القصيد»، والراجح الذي عليه العمل صحة كلا الوجهين عن ورش من الشاطبية؛ لأن كلمة «جلة» جمع جليل: أي العظيم[3]؛ فدل علىٰ أن غير الجلة لهم الترقيق، أو أن الخلاف يؤخذ من قول الشاطبي: «أعمر أرحلا» فالتفخيم: أعمر، والترقيق: عامر[4].

أما المسألة الثانية:

فيرىٰ ابن الجزري – كما هو رأي جمهور شراح «الشاطبية» –: أن التفخيم المختار في هذا البيت خاص بـ﴿ذِكۡرًا﴾، و﴿سِتۡرًا﴾ وبابه.

وخالف أبو شامة والجعبري فرأيا: أن بيت «الشاطبية» يؤخذ منه التفخيم والترقيق في الراء المنونة منصوبة كانت أو مضمومة؛ قال الجعبري في شرح البيت: «إذا أحال بين الراء المفتوحة والمضمومة المنونتين وبين الكسرة المؤثرة ساكن غير

(١) النشر (٤/ ١٣٥٢). وانظر: الكافي (٧٦)، والتيسير للداني (٥٦)، ومختصر العبارات لابن بليمة (٥٠).

(٢) انظر: فتح الوصيد للسخاوي (١/ ٣١٩)، واللآلئ الفريدة للفاسي (١/ ٤٦٠)، وإبراز المعاني لأبي شامة (١/ ٤٠٧)، وكنز المعاني للجعبري (٢/ ٨٩٦).

(٣) انظر: كنز المعاني للجعبري (٢/ ٨٩٦)، وسراج القارئ المبتدئ لابن القاصح (٢٢٥).

(٤) انظر: مختصر بلوغ الأمنية للضباع (٣٦)، والوافي (١٦٤).

ياء مظهر مستفل؛ فلورش فيهما وجهان: التفخيم...فقولنا (المفتوحة والمضمومة): تعميم لعموم الحكم، وخصه الشارح الأول - وهو السخاوي - بالمفتوحة، ومثالَا الناظم دلَّا علىٰ العموم؛ فـ﴿ ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ ﴾ [الأنبياء: ٥٠] مثال المضمومة...»[1].

وما ذهب إليه أبو شامة والجعبري فيه نظر؛ ولذا تعقبهما بعض الشراح كابن الجندي؛ وقال: «وأما ما قاله أبو شامة وشيخنا فإنه محتمل من لفظ «التيسير»، وفي فهمه عسرٌ...»[2]، ورد ابن الجزري علىٰ الجعبري فقال: «...فسوىٰ بين ﴿ ذِكْرًا ﴾ المنصوب و﴿ ذِكْرٌ ﴾ المرفوع، وتمحَّل لإخراج ذلك من كلام الشاطبي... وهذا كلام من لم يطلع علىٰ مذاهب القوم في اختلافهم في ترقيق الراءات، وتخصيصهم الراء المفتوحة بالترقيق دون المضمومة، وأن من مذهبه ترقيق المضمومة لم يفرق بين: ﴿ ذِكْرٌ ﴾، و﴿ سِحْرٌ ﴾، و﴿ شَاكِرٌ ﴾، و﴿ قَادِرٌ ﴾، و﴿ مُّسْتَمِرٌّ ﴾، و﴿ يَغْفِرُ ﴾، و﴿ وَيَقْدِرُ ﴾»[3].

***

(١) كنز المعاني (٢/ ٨٩٦-٨٩٧). وانظر: إبراز المعاني لأبي شامة (٢/ ١٦٤).

(٢) الجوهر النضيد (٢٩٨). [تحقيق: د. محمد الشنقيطي].

(٣) النشر (٤/ ١٣٥٤).

المطلب العاشر

باب اللامات

وفيه موضعان هما:

*** الموضع الأول: قال الشاطبي رحمه الله[1]:**

وَفِي طَالَ خُلْفٌ مَعْ فِصَالًا وَعِنْدَمَا * يُسَكَّنُ وَقْفًا وَالْمُفَخَّمُ فُضِّلَا

يرىٰ ابن الجزري تبعًا لجمهور شراح «الشاطبية» كالسخاوي والهمذاني وشعلة وابن القاصح[2] أن كلمة: ﴿يَصَّلَحَا﴾ [النساء:١٢٨] تدخل في الخلف مع كلمتي: ﴿طَالَ﴾ [الأنبياء:٤٤وغيرها] و﴿فِصَالاً﴾ [البقرة:٢٣٣] التي نصَّ عليهما الشاطبي في البيت السابق؛ فقال في «النشر»: «واختلفوا أيضًا فيما إذا حال بين الحرف وبين اللام فيه ألف، وذلك في ثلاثة مواضع: موضعان مع الصاد وهما: ﴿فِصَالاً﴾، و﴿يَصَّلَحَا﴾، وموضع مع الطاء وهو: ﴿طَالَ﴾ في طه: ﴿أَفَطَالَ عَلَيْكُمُ ٱلْعَهْدُ﴾ [طه:٨٦]، وفي الأنبياء ﴿طَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْعُمُرُ﴾ [الأنبياء:٤٤]، وفي الحديد ﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ﴾ [الحديد: ١٦]؛ فروىٰ كثير منهم ترقيقها من أجل الفاصل بينهما،...وروىٰ الآخرون تغليظها اعتدادًا بقوة الحرف المستعلي؛ وهو الأقوىٰ قياسًا والأقرب إلىٰ مذهب رواة التفخيم، وهو اختيار الداني في غير «التيسير»...**والوجهان جميعا في «الشاطبية»**»[3].

---

(١) الشاطبية (البيت رقم: ٣٦١).

(٢) انظر: فتح الوصيد للسخاوي (١/ ٣٣٣)، والدرة الفريدة للهمذاني (٢/ ٢٥٨)، وكنز المعاني لشعلة (١٦٩)، وسراج القارئ المبتدئ لابن القاصح (٢٣٢).

(٣) النشر (٤/ ١٣٩١). وانظر: جامع البيان للداني (٢/ ٧٨٩).

وخالف في ذلك أبو العباس الأندلسي فقصر الخلاف علىٰ: ﴿طَالَ﴾ و﴿فِصَالاً﴾ فقط[1]؛ ولأجل ذلك قال الجعبري: ««وفي طال خلف مع فصالا»: يوهم حصر المختلف فيهما، وهو عام لكن الكاف منوية؛ أي: وفي كطال خلف، ثم حذف اعتمادًا علىٰ السابقة»[2].

ولعل ما ذهب إليه أبو العباس الأندلسي هو الأقرب لصراحة ذلك في النظم، ولو أراد الناظم التشبيه لبيَّن ذلك في النظم، خصوصًا وأن هذه المسألة من زيادات «الشاطبية» علىٰ «التيسير»، وبالنظر إلىٰ بعض مصادر النشر وأصوله نرىٰ اختصاص بعض المواضع بالخلاف دون بعض؛ فابن سفيان في «الهادي» وابن الفحام في «التجريد» ذكرا الوجهين عند الصاد نحو: ﴿فِصَالاً﴾، وسكتا عن نحو: ﴿طَالَ﴾؛ فمقتضاه الترقيق[3].

ولكن العمل قد استقر علىٰ تعميم الخلاف من «الشاطبية» في كل المواضع؛ وفق ما نص عليه جُل الشراح.

*** الموضع الثاني: قال الشاطبي رحمه الله[4]:**

وَحُكْمُ ذَوَاتِ الْيَاءِ مِنْهَا كَهَذِهِ * وَعِنْدَ رُءُوسِ الْآيِ تَرْقِيقُهَا اعْتَلَىٰ

يرىٰ ابن الجزري أن قول الشاطبي: «وعند رؤوس الآي ترقيقها اعتلا» يؤخذ منه وجهان لورش:

---

(١) المهند القاضبي (٤١٦).

(٢) كنز المعاني (٢/ ٩٢٥).

(٣) الهادي (١/ ١٣٠-١٣١)، والتجريد (٣٠٣).

(٤) الشاطبية (البيت رقم ٣٦٢).

- الأول: تغليظ اللام.

- الثاني: ترقيقها؛ وقال عنه في النشر: «والأرجح في «الشاطبية»»[1].

وقد جاءت اللام قبل ألف ممالة من رؤوس الآي في ثلاثة مواضع؛ هي:

١- ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٣١].

٢- ﴿وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾ [الأعلىٰ: ١٥].

٣- ﴿عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ﴾ [العلق: ١٠].

وابن الجزري موافق لجمهور شراح «الشاطبية» كالسخاوي والهمذاني وابن القاصح[2] وغيرهم.

وبعض الشراح كشعلة والسنباطي والقاضي[3] يرىٰ أن هذا البيت يدل علىٰ الترقيق فقط لورش.

والراجح ما ذهب إليه ابن الجزري تبعًا لجمهور شراح «الشاطبية» من كون الوجهين (الترقيق، والتفخيم) يؤخذ من قول الشاطبية: «ترقيقها اعتلا». وقد نبه ابن الجزري علىٰ الأوجه الجائزة لورش، وهما وجهان فقط؛ فقال: «إذا غلظت اللام في ذوات الياء نحو: ﴿صَلَّىٰٓ﴾ و﴿وَيَصْلَىٰ﴾ إنما تغلظ مع فتح الألف المنقلبة، وإذا أميلت الألف المنقلبة في ذلك إنما تمال مع ترقيق اللام، سواء كانت رأس آية أم غيرها؛ إذ

(١) النشر (٤/ ١٣٩٠)

(٢) انظر: فتح الوصيد للسخاوي (١/ ٣٣٤)، والدرة الفريدة للهمذاني (٢/ ٢٦١)، وسراج القارئ المبتدئ لابن القاصح (٢٣٣).

(٣) انظر: كنز المعاني لشعلة (١/ ٦٢٦-٦٢٧)، وشرح السنباطي (١/ ٢٧١)، والوافي للقاضي (١٤٣).

الإمالة والتغليظ ضدان لا يجتمعان، وهذا مما لا خلاف فيه»[1].

* * *

(١) النشر (٤/ ١٣٩٥).

المطلب الحادي عشر
باب الوقف علىٰ أواخر الكلم

وفيه موضع واحد هو: في قول الشاطبي رحمه الله[1]:

وَفِي الْهَاءِ لِلْإِضْمَارِ قَوْمٌ أَبَوْهُمَا * وَمِنْ قَبْلِهِ ضَمٌّ أَوِ الْكَسْرُ مُثِّلَا

أَوُ امَّاهُمَا وَاوٌ وَيَاءٌ وَبَعْضُهُمْ * يَرَىٰ لَهُمَا فِي كُلِّ حَالٍ مُحَلِّلَا

أشار ابن الجزري للمذاهب الثلاثة في دخول الروم والإشمام في هاء الكناية (الضمير) فقال: «وأما هاء الضمير فاختلفوا في الإشارة فيها بالروم والإشمام:

- فذهب كثير من أهل الأداء إلىٰ الإشارة فيها مطلقًا، وهو الذي في «التيسير»...**وغيرها...**

- وذهب آخرون إلىٰ منع الإشارة فيها مطلقًا من حيث إن حركتها عارضة، **وهو ظاهرٌ من كلام الشاطبي،** والوجهان حكاهما الداني في غير «التيسير»، وقال: «الوجهان جيدان»...

- وذهب جماعة من المحققين إلىٰ التفصيل؛ فمنعوا الإشارة بالروم والإشمام فيها إذا كان قبلها: ضم، أو واو ساكنة، أو كسرة، أو ياء ساكنة...؛ طلبًا للخفة لئلا يخرجوا من ضم أو واو إلىٰ ضمة أو إشارة إليها، ومن كسر أو ياء إلىٰ كسرة، وأجازوا الإشارة إذا لم يكن قبلها ذلك...**وأشار إليه أبو القاسم الشاطبي** والداني في «جامعه»، وهو أعدل المذاهب عندي، والله أعلم»[2].

---

(١) الشاطبية (البيتان رقم: ٣٧٤-٣٧٥).

(٢) النشر (٤/ ١٤١٠-١٤١٢). وانظر: الجامع البيان (٢/ ٨٣٤).

وفي كلام ابن الجزري السابق نسبة المذهبين الأخيرين صراحةً للشاطبي، وأما المذهب الأول: فلم ينص ابن الجزري علىٰ نسبته صراحة «للشاطبية»، ولكن تدخل النسبة لها في قول ابن الجزري: (وغيرها)، خصوصًا وأنه ذكر أن «التيسير» ممن ذكر المذهب الأول[1]، وقد نصَّ الضباع في شرحه علىٰ المذاهب الثلاثة[2].

لكن جمهور شراح «الشاطبية» كالسخاوي وأبي شامة والجعبري والقاضي[3] وغيرهم يرون أن الشاطبي أشار لمذهبين فقط، وهما:

- الأول: دخول الروم والإشمام في هاء الكناية (الضمير) مطلقًا.

- الثاني: دخولهما فيها ما لم تقع مضمومة مضمومًا ما قبلها، أو مضمومة قبلها واو، أو مكسورة مكسورًا ما قبلها، أو مكسورة قبلها ياء.

بينما ذكر أبو العباس الأندلسي في شرحه مذهبًا واحدًا فقط؛ وهو التفصيل المذكور سابقًا[4]، وأهمل ما ذكره الشاطبية بقوله: «وبعضهم يرىٰ لهما في كل حال محللا»، وقد يكون عدم ذكره له لشهرته ووضوحه من ظاهر النظم، أو أنه سها عن ذكره.

---

(١) لا يوجد في التيسير ذكر لمسألة دخول الروم والإشمام في هاء الكناية، وقد أشار إلىٰ ذلك أبو شامة والمالقي. انظر: التيسير (٥٨)، وإبراز المعاني (٢/ ٢٠٥)، والدر النثير للمالقي (٤/ ١٣٣-١٣٤).

(٢) إرشاد المريد (١٢٤).

(٣) انظر: فتح الوصيد للسخاوي (١/ ٣٤٠)، وإبراز المعاني لأبي شامة (١/ ٤٣٨)، وكنز المعاني للجعبري (٢/ ٩٥١)، والوافي للقاضي (١٤٨).

(٤) انظر: المهند القاضبي (٤٢٧).

ويبدو أن الخلاف في استخلاص المذاهب في دخول الروم والإشمام في هاء الكناية من «الشاطبية» محتمل، ومبني علىٰ إعراب البيت؛ فعلىٰ قول جمهور الشراح تكون الواو في قول الشاطبي: «ومن قبله ضم...الخ» حالية، والجملة بعدها حال من الهاء في قوله: «وفي الهاء للإضمار»، والتقدير: قوم أبوا دخول الروم والإشمام في هاء الضمير إذا كان ما قبلها مضموم أو مكسور أو واو أو ياء[1]. وعلىٰ ما يفهم من كلام ابن الجزري وما نصَّ عليه الضباع تكون الواو في: «ومن قبله ضم...الخ» بمعنىٰ (أو).

***

(١) انظر: كاشف المعاني للهمذاني (٢/ ٤٦٥).

المطلب الثاني عشر

باب الياءات الزوائد

وفيه موضعان هما:

*** الموضع الأول: قال الشاطبي رحمه الله[1]:**

وَعَنْهُ وَخَافُونِي وَمَنْ يَتَّقِي زَكَا * بِيُوسُفَ وَافَىٰ كَالصَّحِيحِ مُعَلَّلَا

يرىٰ ابن الجزري أن كلمة: ﴿يَتَّقِ﴾ [يوسف: ٩٠] ورد فيها من الشاطبية لقنبل: الحذف، والإثبات؛ فقال: «والوجهان صحيحان عنه، إلا أن ذكر الحذف في «الشاطبية» خروج عن طرقه، والله أعلم»[2].

والذي يدل عليه ظاهر الشاطبية أن لقنبل إثبات الياء فقط، وهو ما عليه شراح «الشاطبية»[3].

وقد يكون ابن الجزري فهم من قول الشاطبي: «وافىٰ كالصحيح معللا» أن مجيء الوجه المعتل (الإثبات)؛ مثل مجيء الوجه الصحيح (الحذف)، أو يكون فهم من قول الشاطبية «معلَّلا» إشارة إلىٰ وجه الحذف[4]، والله أعلم.

---

(١) الشاطبية (البيت رقم: ٤٣٤).

(٢) النشر (٤/ ١٥٥٢).

(٣) انظر: فتح الوصيد للسخاوي (٢/ ٦٠٣)، وكنز المعاني للجعبري (٣/ ١٠٨١)، والعقد النضيد للسمين الحلبي (٣٤٧).

(٤) علىٰ أن معنىٰ «معللا» من العلل وهو الشرب الثاني؛ وعليه يكون فيه إشارة إلىٰ الوجهين. انظر: كنز المعاني (٣/ ١٠٨١)، وقد أشار لذلك أ.د. السالم الجكني في شرح النشر=

* **الموضع الثاني: قال الشاطبي رحمه الله[1]:**

وَمَعْ دَعْوَةَ الدَّاعِي دَعَانِي حَلَا جَنىً * وَلَيْسَا لِقَالُونٍ عَنِ الْغُرِّ سُبَّلَا

ذكر ابن الجزري في «النشر» الخلاف عن قالون في إثبات الياء وحذفها في الكلمتين: ﴿ٱلدَّاعِ﴾ و﴿دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، ولكنه نصَّ علىٰ أن «الشاطبية» يؤخذ منها حذف الياء فيهما لقالون؛ فقال: «واختلف فيهما عن قالون: فقطع له جمهور المغاربة وبعض العراقيين بالحذف فيهما، وهو الذي في «التيسير»... «والشاطبية»»، ثم ذكر من روىٰ الإثبات فيهما، ومن روىٰ الحذف في: ﴿ٱلدَّاعِ﴾ والإثبات في: ﴿دَعَانِ﴾، ومن روىٰ العكس بالإثبات في: ﴿ٱلدَّاعِ﴾ والحذف في: ﴿دَعَانِ﴾؛ ثم قال: «قلت: والوجهان صحيحان عن قالون، إلا أن الحذف أكثر وأشهر، والله أعلم»[2]؛ وهو بذلك موافق لما ذكره الأصفهاني من أن الرواية الصحيحة عن قالون بالحذف فيهما علىٰ ما يفهم من الشاطبية[3].

وبالرجوع إلىٰ شراح «الشاطبية» نجد أنهم نصوا علىٰ أنه يؤخذ من الشاطبية: الحذف، والإثبات فيهما معًا، والأول هو الأصح الأشهر، وهذا ما عليه العمل[4].

=(٤/ ٤٤٤).

(١) الشاطبية (البيت رقم: ٤٣٦).

(٢) النشر (٤/ ١٥٤١-١٥٤٢). وانظر: التيسير (٨٦).

(٣) كاشف المعاني للأصفهاني (٢/ ٥٣٨). وقال الجعبري في كنز المعاني (٣/ ١٠٨٤) معلقًا علىٰ من فهم من الشاطبية إثبات وجه الحذف فقط: «قلت: تقييد النفي بالمشهورين إذ لو أراد مطلق النفي لقال: وليسا منقولين عنه...الخ».

(٤) انظر: الوافي للقاضي (١٩٦).

وقد نصَّ بعضهم علىٰ أن الخلاف المذكور في الشاطبية يؤخذ منه أربعة أوجه:

١- حذفهما معًا؛ وهو الذي نقله الرواة المشهورون - الذين سماهم الشاطبي بـ«الغُر» - عن قالون.

٢- إثباتهما معًا وصلًا.

٣- إثبات الأول وصلًا وحذف الثاني.

٤- حذف الأول وإثبات الثاني وصلًا[1].

وقد استدرك الجعبري علىٰ الوجهين الأخيرين فقال عنهما: «...فخارج عن طرق القصيد، لا ينبغي أن ينزل علىٰ الخلاف المشار إليه»[2].

***

(١) انظر: فتح الوصيد للسخاوي (٢/ ٦٠٦)، واللآلئ الفريدة للفاسي (١/ ٥٨٠)، وإبراز المعاني لأبي شامة (٢/ ٢٧٠)، وشرح السنباطي (١/ ٣٤١).

(٢) كنز المعاني (٣/ ١٠٨٥).

المطلب الثالث عشر

باب فرش الحروف

وفيه ثلاثة مواضع هي:

*** الموضع الأول: قال الشاطبي ﷺ في فرش سورة «آل عمران»**[1]:

وَلاَ أَلِفٌ فِي هَا هَأَنْتُمْ زَكَا جَنَا * وَسَهِّلْ أَخَا حَمْدٍ وَكَم مُّبْدِلٍ جَلَا

وَفِي هَائِهِ التَّنْبِيهُ مِنْ ثَابِتٍ هُدىً * وَإِبْدَالُهُ مِنْ هَمْزَةٍ زَانَ جَمَّلَا

وَيَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ عَنْ غَيْرِهِمْ وَكَمْ * وَجِيهٍ بِهِ الْوَجْهَيْنِ لِلْكُلِّ حَمَّلَا

وَيَقْصُرُ فِي التَّنْبِيهِ ذُو الْقَصْرِ مَذْهَبًا * وَذُو الْبَدَلِ الْوَجْهَانِ عَنْهُ مُسَهِّلَا

يرىٰ ابن الجزري أن المقصود بقول الشاطبي: «وذو البدل» مَن أبدل الهاء من الهمزة في: ﴿ هَٰٓأَنتُمۡ ﴾ [آل عمران: ٦٦وغيرها]؛ فقال: «وقال الحافظ أبو عمرو الداني: «هذه الكلمة من أشكل حروف الاختلاف وأغمضها وأدقها، وتحقيق المد والقصر اللَّذين ذكرهما الرواة عن الأئمة فيها حال تحقيق همزتها وتسهيلها لا يتحصل إلا بمعرفة الهاء التي في أولها؛ أهي للتنبيه أم مبدلة من همزة؟ فبحسب ما يستقر عليه من ذلك في مذهب كل واحد من أئمة القراء يُقضىٰ للمد والقصر بعدها»، ثم بين أن الهاء علىٰ مذهب أبي عمرو وقالون وهشام يحتمل: أن تكون للتنبيه، وأن تكون مبدلة من همزة، وعلىٰ مذهب قنبل وورش لا تكون إلا مبدلة لا غير، قال: «وعلىٰ مذهب الكوفيين والبزي وابن ذكوان لا تكون إلا للتنبيه، فمن جعلها للتنبيه وميز بين

(١) الشاطبية (الأبيات رقم: ٥٥٩-٥٦٢).

المنفصل والمتصل في حروف المد لم يزد في تمكين الألف، سواء أحقق الهمزة أو سهلها. ومن جعلها مبدلة وكان ممن يفصل بالألف زاد في التمكين، سواء أيضًا حقق الهمزة أو لينها». انتهىٰ. **وقد تبعه فيما ذكره أبو القاسم الشاطبي** ﷺ**، وزاد عليه احتمال وجهي الإبدال والتنبيه عن كلٍّ من القراء، وزاد أيضًا قوله: «وذو البدل الوجهان عنه مسهلا»، وقد اختلف شراح كلامه في معناه، ولا شك - والله أعلم - أنه أراد بـ«ذي البدل» من جعل الهاء مبدلة من همزة، والألف للفصل**؛ لأن الألف علىٰ هذا الوجه قد تكون من قبيل المتصل كما تقدم في أواخر باب المد والقصر؛ فعلىٰ هذا القول من حقق همزة (أنتم) فلا خلاف عنه في المد؛ لأنه يصير كالسماء والماء، ومن سهل فله المد والقصر من حيث كونه حرف مد قبل همز مغير؛ فيصير للكلام فائدة، ويكون قد تبع في ذلك ابن شريح[1] ومن قال بقوله.

وقيل: أراد بـ«ذي البدل» ورشًا؛ لأن الهمزة في: ﴿هَـٰٓأَنتُمۡ﴾ لا يبدلها ألفًا إلا ورش في أحد وجهيه، يعني: أن عنه المد والقصر في حال كونه مخففًا بالبدل والتسهيل؛ إذا أبدل مد، وإذا سهل قصر، وليس تحت هذا التأويل فائدة، وتعسفه ظاهر، والله أعلم.

وبالجملة فأكثر ما ذكر في وجهي كونها مبدلة من همزة أو هاء تنبيه تمحل وتعسف لا طائل تحته، ولا فائدة فيه، ولا حاجة لتقدير كونها مبدلة، أو غير مبدلة، ولولا ما صح عندنا عن أبي عمرو أنه نصَّ علىٰ إبدال الهاء من الهمزة لم نصر إليه، ولم نجعله محتملًا عن أحدٍ من أئمة القراء...»[2].

---

(١) ذكره ابن شريح في الكافي (١٨)، وأشار إليه ابن الجزري أيضًا في باب المد من النشر (٣/ ٨٦٢).

(٢) النشر (٣/ ٩٦٧-٩٦٩).

وعلىٰ هذا قرر أبو شامة مراد الشاطبي في قوله: «وذو البدل الوجهان عنه مسهلا»، ووافقه الأصفهاني[1].

بينما نجد أن بعض شراح «الشاطبية» وعلىٰ رأسهم السخاوي يرىٰ أن المراد بـ«وذو البدل» أي ورش؛ فقال: «يعني ورشًا؛ لأن ذا البدل المسهِّل لا تجده إلا ورشًا؛ لأنه قد قال: إن إبداله من همزة لـ«زان جمل»، وقنبل لا يسهل الهمزة هاهنا؛ فيبقىٰ ورش، وله وجهان كما سبق. فعلىٰ قول من يسهل بين بين يأتي بهاء بعدها همزة مسهلة. وعلىٰ قول من يسهل بالبدل له يأتي بهاء بعدها مدَّة مطوَّلة لأجل الساكن بعدها. وأراد بقوله «مسهلا» مذهبي ورش: البدل، وبين بين، ومقصوده بذلك أن يفصله من قنبل»[2]، ووافقه علىٰ ذلك عدد من شراح «الشاطبية» كاللَّوَرْقي وابن القاصح[3].

وثمرة الخلاف بين القولين في المراد بـ«وذو البدل الوجهان عنه مسهلا» تظهر في أنه:

- علىٰ قول ابن الجزري ومن معه يكون لقالون والدوري وجهان: المد والقصر؛ علىٰ اعتبار أن المد في هذه الكلمة متصل؛ وتدخل تحت قول الشاطبي[4]:

وَإِنْ حَرْفُ مَدٍّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ ❊ يَجُزْ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلَا

وقد أشار لذلك ابن الجزري في «النشر» في (باب المد والقصر) بعد أن ذكر عن

(١) انظر: إبراز المعاني لأبي شامة (٣/ ٢٧-٣١)، وكاشف المعاني للأصفهاني (٢/ ٦٦١).

(٢) فتح الوصيد للسخاوي (٣/ ٧٨٧).

(٣) انظر: المفيد للورقي (١/ ٣٩١)، وسراج القاري المبتدئ لابن القاصح (٢/ ٧٧٦-٧٧٧).

(٤) الشاطبية (البيت رقم: ٢٠٨).

بعضهم أنه يرىٰ أن ألف الإدخال تعتبر من قبيل المد المتصل، ثم قال: «وهو ظاهر كلام «التيسير» في مسألة: ﴿هَتَأَنتُمۡ﴾ حيث قال: ومن جعلها يعني الهاء مبدلة، وكان ممن يفصل بالألف زاد في التمكين، سواء أحقق الهمزة أو ليَّنها، وصرَّح بذلك في «جامع البيان»...الخ»[1].

وقد رد الجعبري هذا القول ووصفه بأن: (فيه تكرار وإخلال)؛ لأنه (حمل التسهيل علىٰ حقيقته)، كما نبه علىٰ أن شراح القصيدة قد اضطربوا في كلامهم علىٰ قول الشاطبي: «وذو البدل الوجهان عنه مسهلا» بسبب عموم قوله: «وذو البدل الوجهان»، وخصوص قوله: «مسهلا»، وأورد عدة أقوال في المراد بأن «ذو البدل» هو ورش – ونصر ذلك –، أو علىٰ أن المراد به العموم لكل من رأىٰ أن الهاء في: ﴿هَتَأَنتُمۡ﴾ مبدله من همزة[2].

– أما علىٰ قول عدد من شراح «الشاطبية» الذين قالوا: إن المراد بـ«ذي البدل» هو ورش؛ فقد ذكر ابن الجزري أنه لا تظهر فائدة من ذلك، ولكن عن التأمل نجد أن هناك فائدة استظهرها الجعبري وهي: أن ورشًا قد يُفهم أن له أربعة أوجه هي:

١ – حذف الألف مع التسهيل علىٰ وزن (فعلتم).

٢ – الإبدال مع المد لأجل الساكن[3].

٣– الإبدال مع المد لأجل الهمز المغير بالحذف.

---

(١) النشر (٣/ ٨٦٢). وانظر: التيسير (٨٨)، وجامع البيان (٣/ ٩٦٦–٩٦٨)؛ كلاهما للداني.

(٢) انظر: كنز المعاني للجعبري (٣/ ١٣٤٢).

(٣) ويرىٰ الجعبري في الكنز (٣/ ١٣٣٦) أن حرف المد إذا جاء بعده ساكن فإن مده دون مده إذا وقع بعده همزة.

٤- الإبدال مع القصر تحت قاعدة (وإن حرف مد قبل همزٍ مغير...الخ).

والوجهان الأخيران ممتنعان؛ ولأجل ذلك احتاج الشاطبي إلىٰ التنبيه علىٰ مذهب ورش «ذو البدل»؛ قال الجعبري: «وعرض في إبدال ورش شبهة أن الألف يحتمل: أن تكون بدل الهمزة - أي في: ﴿هَتَأَنتُمْ﴾ -، وحُذفت ألفها ولا إشكال فيه. ويحتمل: أن تكون الثابتة ألف (ها)، والمحذوفة بدل الهمزة؛ فحينئذٍ يكون ألف آخر كلمة بعدها همزة من أوَّل أخرىٰ مغيَّرة بالحذف فيندرج في المنفصل؛ فيلزمه أن يمد كحمزة للهمز في الأعدل، وأن يسقط المد الفرعي رأسًا لتغيره؛ فيحصل له وجهان آخران: أطول من مدِّه للساكن، وأقصر، وهما غير جائزين؛ احتاج أن ينص علىٰ تخصيصه فقال: «وذو البدل الوجهان عنه مسهلا» يريد: بدل الهاء من الهمز؛ لأن الكلام في الهاء، وغرضه تعريف ورش بما شهَّره به، لا التفريع علىٰ جعل الهاء بدلًا...، واللام في «الوجهان» لعهد السابقين في البيت الأول: جعل الهمزة بين بين، وإبدالها، وعبر عن التَّخفيف بالتسهيل وإن كان نوعه اصطلاحًا تجوُّزًا بإطلاق اسم النَّوع علىٰ الجنس، أو ليرادفهما لُغةً لأجل الرَّوي؛ أي: ومبدل الهمزة الأولىٰ هاء المرموز في «وإبداله من همزة زان جملا»، مخفف الهمزة الثانية تسهيلًا، وبدلًا المشار إليه في (أخا) و(وجلا) وهو ورشٌ إذا فرعنا له علىٰ جعله (ها) للتنبيه من الطريق الثاني، وهو خارج من عموم قوله: (ويقصر ذو القصر في التنبيه)، و(يمد ذو المد)، فليس له إلا الوجهان السابقان؛ عُلم إخراجه من تعيين الوجهين، إذ لو لم يخرج لكانت أربعة...»[1].

(١) كنز المعاني (٣/ ١٣٤٠-١٣٤١).

*** الموضع الثاني: قال الشاطبي ﷺ في فرش سورة «النحل»[1]:**

وَيُنْبِتُ نُونٌ صَحَّ يَدْعُونَ عَاصِمٌ * وَفِي شُرَكَايَ الْخُلْفُ فِي الْهَمْزِ هَلْهَلَا

أثبت ابن الجزري من قول الشاطبي: «وفي شركاي الخلف في الهمز هلهلا» الخلاف للبزي في: ﴿شُرَكَآءِيَ﴾ [النحل: ٢٧]: بالهمز، وتركه؛ فقال: «...وكذلك لم يذكره الشاطبي إلا تبعًا لقول «التيسير»: البزي بخلاف عنه»، إلا أنه عقَّب بقوله: «وهو خروج من صاحب «التيسير»، ومن الشاطبي عن طرقهما المبني عليها كتابهما»[2]. ولم يشر بعض شراح «الشاطبية» كالضباع[3] إلىٰ أن الشاطبي أشار إلىٰ ضعف وجه (ترك الهمز).

وقد ذكر جُل شراح «الشاطبية» أن الشاطبي أشار إلىٰ ضعف (وجه ترك الهمز) للبزي بقوله في الرمز «هلهلا»، ولكنهم اختلفوا في مراد الضعف علىٰ قولين:

١- أنه ضعف في الرواية؛ كأبي شامة والأصفهاني والقاضي[4].

٢- أنه ضعف في وجه القراءة عند النحويين؛ كالسخاوي والفاسي وشعلة[5].

وقد ردَّ الجعبري علىٰ من يضعف رواية (ترك الهمز) أخذًا من قول الشاطبي:

---

(١) الشاطبية (البيت رقم: ٨٠٨).

(٢) النشر (٥/ ١٧٧٢).

(٣) في إرشاد المريد (٢٢٧).

(٤) انظر: إبراز المعاني لأبي شامة (٣/ ٣٠٨)، وكاشف المعاني للأصفهاني (٣/ ٣٣٦-٣٣٧)، والوافي للقاضي (٣٠٥).

(٥) انظر: فتح الوصيد للسخاوي (٣/ ١٠٤٨)، واللآلئ الفريدة للفاسي (٣/ ٨٤)، وكنز المعاني لشعلة (٢/ ٣٦٩).

«هلهلا»؛ فقال: «ولما قلَّ أحكام هذه اللغة بقلة الاستعمال أشار الناظم بقوله: «هلهلا» من هلهل النساج الثوب: إذا لم يحكم نسجه...، وبعض النحاة فيها بين: مضعِّف، ومانع تمسُّكًا بأن قصر الممدود يختص بالضرورة.

وجواب الأول: أنه إن عني بالضعف القلَّة فمسلَّم، أو غيرها فممنوع للمتواتر. وجواب الثاني: أنه حذف تخفيف، وإنَّ قصر الممدود علىٰ نوعين: لغة في السعة، وضرورة لمجرد الوزن، والقراءة من الأول كالنظير»[1].

وقد أشار ابن الجزري إلىٰ طعن النحاة في وجه (ترك الهمز) ورد عليهم؛ فقال: «وقد طعن النحاة في هذه الرواية بالضعف؛ من حيث إن الممدود لا يقصر إلا في ضرورة الشعر، والحقُّ أن هذه القراءة ثبتت عن البزي من الطرق المتقدمة، لا من طرق «التيسير» ولا «الشاطبية» ولا من طرقنا؛ فينبغي أن يكون قصر الممدود جائزًا في الكلام علىٰ قلَّته كما قال بعض أئمة النحو»[2]، وما حرره ابن الجزري هو ما عليه العمل في الأداء والقراءة.

*** الموضع الثالث: قال الشاطبي ﷺ في فرش سورة «النمل»[3]:**

مَعَ السُّوقِ سَاقَيْهَا وَسُوقِ اهْمِزُوا زَكَا * وَوَجْهٌ بِهَمْزٍ بَعْدَهُ الْوَاوُ وُكِّلَا

يرىٰ ابن الجزري أن وجه زيادة الواو بعد الهمزة في: ﴿ بِٱلسُّوقِ ﴾ [صٓ: ٣٣]، و﴿ سُوقِهِۦ ﴾ [الفتح: ٢٩] يشمل موضع: سورة صٓ، وسورة الفتح؛ فقال: «وزاد

(١) كنز المعاني (٤/ ١٨٤٠).

(٢) النشر (٥/ ١٧٧٢).

(٣) الشاطبية (البيت رقم: ٩٣٨).

أبو القاسم الشاطبي ﷺ عن قنبل واوًا بعد همزة مضمومة في حرفي: صَ، والفتح»[1].

ودرج علىٰ هذا جُل شراح «الشاطبية» كالسخاوي وأبي العباس الأندلسي والفاسي والعيني[2].

بينما يرىٰ بعض شراح «الشاطبية» كأبي شامة والجعبري[3]أن وجه الواو مختص بموضع سورة صَ فقط، وقد رد عليهم ابن الجزري في «أجوبة المسائل التبريزية» بقوله: «وظاهر عبارته - أي الشاطبي - يشمل ما في الفتح أيضًا، وهو قوله تعالىٰ: ﴿ عَلَىٰ سُوقِهِۦ ﴾ [الفتح: ٢٩]، وخصَّ أبو شامة والجعبري الخلاف بحرف صَ، وأطلق الفاسي، وكلام «الطيبة» و«التقريب» مصرِّح بالخلاف في الحرفين...»[4]، والصحيح أن ذلك يشمل موضعي صَ والفتح، والله أعلم.

***

(١) النشر (٥/ ١٨٣٨).

(٢) انظر: فتح الوصيد للسخاوي (٤/ ١١٥٨)، والمهند القاضبي للأندلسي (٦٨٦)، واللآلئ الفريدة للفاسي (٣/ ٢٤٧)، وحل الشاطبية للعيني (ل ٨٦أ).

(٣) انظر: إبراز المعاني لأبي شامة (٤/ ٦٠)، وكنز المعاني للجعبري (٤/ ٤/ ٢٠٧٧).

(٤) أجوبة الإمام ابن الجزري علىٰ المسائل التبريزية في القراءات (١١٧). وانظر: الطيبة (البيتان رقم:٨٣١-٨٣٢)، وتقريب النشر (٢/ ٦٢٧).

المطلب الرابع عشر
باب التكبير

وفيه موضع واحد في قول الشاطبي رحمه الله[1]:

وَقَالَ بِهِ الْبَزِّيُّ مِنْ آخِرِ الضُّحَىٰ * وَبَعْضٌ لَهُ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ وَصَّلَا

يرىٰ ابن الجزري أن المقصود من قول الشاطبي: «من آخر الليل وصلا» أن التكبير يكون لأول سورة الضحىٰ لا آخر الليل؛ فقال: «ولم يرو أحد التكبير من آخر: ﴿وَٱلَّيۡلِ﴾ كما ذكروه من آخر: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، ومن ذكره كذلك فإنما أراد كونه من أول: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، ولا أعلم أحدًا صرح بهذا اللفظ إلا الهذلي في «كامله» تبعًا للخزاعي في «المنتهىٰ»[2]، وإلا الشاطبي حيث قال:

وَقَالَ بِهِ الْبَزِّيُّ مِنْ آخِرِ الضُّحَىٰ * وَبَعْضٌ لَهُ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ وَصَّلَا

ولما رأىٰ بعض الشراح قوله هذا مشكلا قال: مراده بالآخر في الموضعين أول السورتين، أي: أول ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ﴾ وأول: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾[3]؛وهذا فيه نظر؛لأنه يكون بذلك مهملًا رواية من رواه من آخر: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، وهو الذي في «التيسير»، والظاهر أنه سوَّىٰ بين الأول والآخر في ذلك، وارتكب في ذلك المجاز، وأخذ باللازم في الجواز، وإلا فالقول بأنه من آخر الليل حقيقة لم يقل به أحد.

---

(١) الشاطبية (البيت رقم: ١١٢٨).

(٢) انظر: المنتهىٰ للخزاعي (٢/ ١٠٤٩)، والكامل للهذلي (٤/ ٥٥٢).

(٣) ولم نقف علىٰ من ذكر هذا في الشروح التي اطلعنا عليها.

قال الشراح: قول الشاطبي: «وبعض له» أي: للبزي، وصل التكبير من آخر سورة: ﴿ وَٱلَّيۡلِ ﴾ يعني: من أول الضحىٰ. قال أبو شامة: «هذا الوجه من زيادات هذه القصيدة...، قال: وروىٰ البزي التكبير من أول سورة ﴿ وَٱلضُّحَىٰ ﴾» انتهىٰ[1]...، وهذا الذي ذكروه من أن المراد بآخر الليل هو أول الضحىٰ متعين؛ إذ التكبير إنما هو ناشئ عن النصوص المتقدمة، والنصوص المتقدمة دائرة بين ذكر الضحىٰ، وأول: ﴿ أَلَمۡ نَشۡرَحۡ ﴾، لم يُذكر في شيء منها ﴿ وَٱلَّيۡلِ ﴾؛ فعلم أن المقصود بذكر آخر الليل هو أول الضحىٰ، كما حمله شراح كلام الشاطبي. وهو الصواب بلا شك، والله أعلم»[2].

وجُل شراح «الشاطبية» كالسخاوي وأبي شامة والأصفهاني وابن القاصح[3] علىٰ ما ذكره ابن الجزري من أن التكبير لأول الضحىٰ، لا آخر الليل كما هو ظاهر عبارة الشاطبي.

بينما أخذ عدد من الشراح بظاهر «الشاطبية» من أن التكبير من آخر الليل كالهمذاني والعيني وملا علي قاري[4].

***

(١) إبراز المعاني (٤/ ٢٨٩).

(٢) النشر (٥/ ١٩٩٧-١٩٩٨).

(٣) انظر: فتح الوصيد للسخاوي (٤/ ١٣٣٨)، وإبراز المعاني (٤/ ٢٨٩)، وكاشف المعاني للأصفهاني (٣/ ٧٢٠)، وسراج القارئ المبتدئ لابن القاصح (٣/ ١١٨٤).

(٤) انظر: الدرة الفريدة للمهذاني (٥/ ٣٠٣)، وكنز المعاني لشعلة (٢/ ٧٤١)، وحل الشاطبية للعيني (ل١٠٧أ)، وشرح الشاطبية لملا علي قاري (ل٦٣١أ).

الخاتمة

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا البحث، ونسأله ﷻ أن نكون قد أصبنا فيما حررنا من المسائل، وهذا أوان ذكر نتائج البحث، وتوصياته:

*** أولاً: نتائج البحث:**

- كتاب النشر موسوعة علمية في علم القراءات؛ احتوىٰ علىٰ تحرير لمسائل عديدة؛ فهو بحق – كما وصفه مؤلِّفه – قد احتوىٰ علىٰ: «فوائد لا تحصىٰ ولا تحصر، وفرائد ذخرت له فلم تكن لغيره تذكر»[1].
- أهمية العلاقة بين «الشاطبية»، و«النشر»؛ والتي تكمن في أن الأول من أهم مصادر الثاني، وكون الثاني قد حَرَّر الأول في كثير من دقائق مسائله، وغوامض ألفاظه ودلالاته.
- تنوعت طريقة تعامل ابن الجزري مع المواضع التي تناولها بالبيان من «الشاطبية»بين التصريح ببيان مراد البيت، أو التضمين لرأيه في فهم البيت.
- أظهر ابن الجزري مقدرة علمية فريدة في توضيح بعض أبيات «الشاطبية»، وحرر ورجح؛ مما أعطىٰ قيمة علمية فريدة لهذه المسائل؛ ظهرت من خلال الدراسة التطبيقية للمواضع التي جُمعت في هذا البحث، وهي (٢٥) موضعًا.
- جاءت جُل المواضع التي بينها ابن الجزري من «الشاطبية» في أبواب الأصول وهي (٢١) موضعًا، بينما عددها في فرش الحروف (٣) مواضع، وموضع في

(١) النشر (٢/ ١٦٠).

باب «التكبير».

- جاءت المواضع المدروسة في أبواب الأصول التالية: (باب الاستعاذة [موضع]، وباب البسملة [٤ مواضع]، وباب هاء الكناية [موضع]، وباب المد والقصر [موضعان]، وباب الهمزتين من كلمة [موضع]، وباب نقل حركة الهمزة إلىٰ الساكن قبلها [موضع]، وباب وقف حمزة وهشام علىٰ الهمز [٣مواضع]، وباب الإمالة [موضعان]، وباب الراءات [موضع]، وباب اللامات [موضعان]، وباب الوقف علىٰ أواخر الكلم [موضع]، وباب الياءات الزوائد [موضعان]).
- جاءت المواضع المدروسة في فرش الحروف في السور (آل عمران، والنحل، والنمل)، وفي باب التكبير [موضع].
- دلت هذه الدراسة علىٰ سعة اطلاع ابن الجزري علىٰ شروح الشاطبية، فهو وإن ذكر وأسند (٧) شروح فقط، إلا أنه أثناء الدراسة أشار لآراء خارجة عن هذه الكتب السبعة، ونجده أحيانا ينسب معنىٰ البيت للجمهور؛ مما يدل علىٰ أنه سبر كثيرًا من الشروح، وإن لم يُسمِّها في «النشر».
- ظهر من خلال الدراسة أن المواضع التي اختار ابن الجزري بيانها - خصوصا تلك التي صرح فيها ببيان البيت - هي من المواضع الدقيقة، والتي في فهمها إشكال، أو خلاف عند شراح الشاطبية.

*** ثانيًا: التوصيات:**

- أهمية ربط «الشاطبية» بـ«النشر» عند القراءة والإقراء؛ إذ جُل الأسانيد التي نقرأ بها اليوم من طريق «الشاطبية» تمر بابن الجزري؛ وهو الذي حرر «الشاطبية» والأوجه الواردة فيها.

- هناك العديد من الدراسات التي يمكن أن تقام بين «الشاطبية»، و«النشر»؛ كدراسة ما علق ابن الجزري بأنه «خارج عن طرق الشاطبية»؛ ومدلول هذه العبارة وأثرها علىٰ مدارس الإقراء في المشرق والمغرب.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه ومن تمسك بهديه إلىٰ الممات.

***

قائمة المصادر والمراجع

- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السَّبع للإمام الشَّاطبي. للإمام عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة. تحقيق وتعليق: محمود بن عبد الخالق محمَّد جادو، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٣هـ.
- أجوبة الإمام ابن الجزري علىٰ المسائل التبريزية في القراءات. تحقيق: عبدالعزيز محمد الزعبي. ط:الأولىٰ، دار (الم) بالمدينة المنورة، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.
- الإرشاد في القراءات عن الأئمة السبعة، لأبي الطيب عبد المنعم بن عبيد الله ابن غلبون (٣٨٩هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور/ باسم بن حمدي بن حامد السيد، جائزة الأمير سلطان الدولية في حفظ القرآن للعسكريين، ط: الأولىٰ، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر للإمام الحافظ أبي العز محمد بن الحسين بن بندار القلانسي. قرأه وعلق عليه الأستاذ/ جمال شرف. دار الصحابة للتراث بطنطا، ٢٠٠٣م.
- إرشاد المريد إلىٰ مقصود القصيد. لعلي بن محمد الضباع. ط: الأولىٰ، مكتبة مصطفىٰ البابي الحلبي بمصر، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- التبصرة في القراءات لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي. تحقيق: الدكتور/ محيي الدين رمضان. ط:١، معهد المخطوطات العربية - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالكويت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- التَّجريد لبغية المريد في القراءات السَّبع. لأبي القاسم عبد الرحمن بن عتيق المعروف بابن الفحَّام الصِّقلِّي المقرئ. دراسة وتحقيق: الدُّكتور/ ضاري إبراهيم العاصي الدُّوري. ط: الأولىٰ، دار عمَّار، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- التذكرة في القراءات الثمان للإمام أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون المقرئ الحلبي. دراسة وتحقيق: الدكتور/ أيمن رشدي سويد. ط: الأولىٰ، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

- تقريب النشر في القراءات العشر. لأبي الخير محمد ابن الجزري. تحقيق: الدكتور/ عادل إبراهيم رفاعي. ط:الأولىٰ، مجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشَّريف بالمدينة المنورة، ١٤٣٣هـ.
- تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع لأبي علي الحسن بن خلف بن عبدالله ابن بليمة. تحقيق: سبيع حمزة حاكمي. ط: الأولىٰ، درا القبلة للثقافة الإسلامية بجدة ومؤسسة علوم القرآن بدمشق وبيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- التيسير في القراءات السبع. للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني. عنىٰ بتصحيحه: اوتويرتزل. ط: الثالثة، دار الكتاب العربي ببيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- جامع البيان في القراءات السبع للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ). (أصل الكتاب مجموعة رسائل جامعية في جامعة أم القرىٰ) قامت بتدقيقها وتهيئتها للطباعة مجموعة بحوث الكتاب والسنة بجامعة الشارقة، ط: ١، ١٤٢٨هـ.
- الجوهر النضيد في شرح القصيد. لأبي بكر بن أَيْدَغْدِي بن عبدالله الشمسي المعروف بابن الجندي. دراسة وتحقيق في رسائل دكتوراه بالجامعة الإسلامية:

- من أول الكتاب إلىٰ نهاية باب الإدغام الكبير (إدغام المتماثلين). تحقيق: الدكتور/ عبدالرزاق محمد الحافظ، ١٤٢٣هـ.

- من أول باب إدغام الحرفين المتقاربين إلىٰ نهاية باب أحكام النون الساكنة والتنوين. تحقيق: الدكتور/ خالد بن محمد إسحاق، ١٤٣١هـ.

- من أول باب الإمالة إلىٰ نهاية باب الزوائد. تحقيق: الدكتور/ محمد محفوظ الشنقيطي، ١٤٣٢ - ١٤٣٣هـ.

- فرش سورة البقرة. تحقيق: الدكتور/ عبدالله علي برناوي. ١٤٣٢هـ - ١٤٣٣هـ.

- من أول فرش سورة آل عمران إلىٰ نهاية سورة المائدة. تحقيق: الدكتور/ عبدالله سالم البلوشي، ٢٠١١م.

- من أول فرش سورة الأنعام إلىٰ نهاية سورة الأنفال. تحقيق: الدكتور/ محمد أحمد برهجي، ٢٠٠٩م.

- من أول فرش سورة التوبة إلىٰ نهاية سورة الحجر. تحقيق: الدكتور/ عبدالكريم نويفع الميموني، ١٤٣٢هـ - ١٤٣٣هـ.
- من أول فرش سورة النحل إلىٰ نهاية سورة المؤمنون. تحقيق: الدكتور/ عبدالله عطاالله الحسيني، ٢٠١٦م.
- من أول فرش سورة النور إلىٰ نهاية سورة ص. تحقيق: الدكتور/ محمد باه عبدالله باه. ٢٠١٩م.
- من أول فرش سورة الزمر إلىٰ نهاية سورة الملك. تحقيق: الدكتور/ محمد فتحي عبدالجليل، ١٤٣٧ - ١٤٣٨هـ.
- من أول فرش سورة نٓ إلىٰ نهاية الكتاب. تحقيق: الدكتور/ طارق سعيد السهلي، ٢٠١٦م.

- الدر النثير والعذب النمير في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير. لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني. لعبد الواحد بن محمد الأموي المالقي. تحقيق ودراسة: الدكتور/ أحمد عبد الله أحمد المقرئ. ط:الأولىٰ، دار الفنون للطباعة والنشر بجدة، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- الدرة الفريدة في شرح القصيدة، لابن النجيبين الهمذاني. تحقيق: الدكتور/ جمال محمد طلبة السيد. ط: الأولىٰ، مكتبة المعارف للنشر، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي. لأبي القاسم علي بن عثمان الشهير بابن القاصح. تحقيق الدكتور/ علي بن محمد عطيف. مجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشَّريف بالمدينة المنورة، ١٤٣٥هـ.
- السَّلاسل الذَّهبيَّة بالأسانيد النَّشرية من شيوخي إلىٰ الحضرة النبويَّة. للدكتور/ أيمن رشدي سويد. ط:الأولىٰ، دار نور المكتبات بجدَّة، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- شرح الجعبري علىٰ متن الشَّاطبيَّة المسمىٰ كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التَّهاني. لبرهان الدِّين إبراهيم بن عمر الجعبري. تحقيق: فرغلي سيد عرباوي. ط:الأولىٰ، مكتبة أولاد الشَّيخ بمصر.

- شرح الشاطبية. لجلال الدين السيوطي. تحقيق: مكتب قرطبة بمصر. ط: الأولىٰ، ٢٠٠٤م.
- شرح العلامة ابن عبدالحق السنباطي علىٰ حرز الأماني للشاطبي. دراسة وتحقيق: يحيىٰ بن محمد حسن بن أحمد زمزمي. رسالة دكتوراه بجامعة أم القرىٰ بمكة المكرمة، ١٤١٨هـ.
- شرح قطر الندىٰ وبل الصدىٰ. لأبي محمد عبدالله بن هشام الأنصاري. ومعه شرحه «سبيل الهدىٰ بتحقيق شرح قطر الندىٰ» لمحمد محيي الدين عبدالحميد. المكتبية العصرية ببيروت.
- شرح طيِّبة النَّشر في القراءات العشر. لابن النَّاظم أبي بكر أحمد ابن الجزري. تحقيق ودراسة: الدكتور/ عادل بن إبراهيم رفاعي. ط: الأولىٰ، مجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشَّريف بالمدينة المنورة، ١٤٣٥هـ.
- شرح طيِّبة النَّشر. لأبي القاسم النُّويري. تحقيق وتعليق: عبد الفتَّاح السَّيِّد سليمان أبو سنَّة. دار الصحابة للتُّراث بطنطا.
- شرح ملا علي قاري علىٰ الشاطبية. مخطوط بمكتبة راغب باشا بإسطانبول (برقم١١).
- شرح النشر في القراءات العشر لابن الجزري، شرح: الأستاذ الدكتور/ السالم محمد محمود الجكني الشنقيطي. ط: الأولىٰ، دار ابن سلام للبحث العلمي بمصر، ١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م.
- صحيح البخاري. للإمام أبي عبدالله محمَّد بن إسماعيل البخاري. ط: الأولىٰ، دار السَّلام بالرياض، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- طيِّبة النَّشر في القراءات العشر. لإمام الحفَّاظ وشيخ القراء محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف المعروف بابن الجزري. ضبطه وصحَّحه وراجعه: محمد تميم الزُّعبي. ط: الثَّانية، مكتبة دار الهدىٰ بالمدينة المنوَّرة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- العقد النَّضيد في شرح القصيد (شرح القصيدة الشَّاطبيَّة في القراءات السَّبع) لأبي العباس أحمد بن يوسف بن محمَّد الشهير بالسمين الحلبي، دراسة وتحقيق في عدة رسائل جامعية:

- من أوَّل الكتاب إلىٰ باب الفتح والإمالة. دراسة وتحقيق: الدكتور/ أيمن رشدي سويد. ط: الأولىٰ، دار نور المكتبات بجدَّة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- من أول باب الفتح والإمالة إلىٰ آخر باب اللامات. تحقيق: الدكتور/ أحمد علي حريصي. رسالة ماجستير بجامعة أم القرىٰ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

- من أول باب الوقف علىٰ أواخر الكلم إلىٰ نهاية باب ياءات الزوائد. تحقيق: عبدالله غزاي البراق. رسالة ماجستير بجامعة أم القرىٰ، ١٤٢٢هـ - ١٤٢٣هـ.
- فرش سورة البقرة. تحقيق: الدكتور/ ناصر سعود القشامي. رسالة ماجستير بجامعة أم القرىٰ، ١٤٢٣هـ - ١٤٢٤هـ.
- من أول سورة آل عمران إلىٰ آخر سورة الأنعام. تحقيق: الدكتور/ منصور بن محمد الغامدي. رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية، ١٤٣٢هـ - ١٤٣٣هـ.
- من أول سورة الأعراف إلىٰ آخر سورة الكهف. تحقيق: الدكتور/ خلف الله محسن القرشي. رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية، ١٤٣١هـ - ١٤٣٢هـ.
- من أول سورة مريم إلىٰ آخر سورة ص. تحقيق: الدكتور/ طلال خلف الحساني. رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية، ١٤٣٢هـ - ١٤٣٣هـ.
- من أول سورة الزمر إلىٰ نهاية الكتاب. تحقيق: الدكتور/ عائض بن سعيد القرني. رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية، ١٤٣٢هـ - ١٤٣٣هـ.
- العنوان في القراءات السبع لأبي طاهر إسماعيل بن خلف المقرئ الأنصاري الأندلسي. حققه وقدم له: الدكتور/ زهير زاهد ود.خليل العطية. ط:الأولىٰ، علم الكتب ببيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار للإمام المقرئ الحافظ أبي العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني العطَّار. دراسة وتحقيق: الدكتور/ أشرف محمد فؤاد طلعت. ط: الأولىٰ، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين محمد بن محمد بن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: ج.برجستراسر، ط:٣، ١٤٠٢هـ، دار الكتب العلمية، ببيروت.
- غنية الطلبة بشرح الطيِّبة. لمحمد محفوظ التَّرمسي. دراسة وتحقيق: الدكتور/ عبدالله بن محمد الجارالله. ط:الثانية، دار التدمرية بالرياض، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.

- فتح الوصيد في شرح القصيد لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي. تحقيق ودراسة: الدكتور/ مولاي محمد الإدريسي الطاهري. ط: الأولىٰ، مكتبة الرشد بالرياض، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني. لأبي عبدالله محمد بن داود الصنهاجي المشهور بـ«ابن آجُرُّوم». تحقيق ودراسة: الدكتور/ عبدالرحيم نبولسي. رسالة دكتوراه بجامعة أم القرىٰ بمكة المكرمة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- كاشف المعاني في شرح حرز الأماني. لأبي الفضائل عباد بن أحمد الأصفهاني، دراسة وتحقيق في رسالتين:

- من أول الكتاب إلىٰ نهاية فرش سورة النساء. تحقيق: الدكتور/ مصطفىٰ السباعي. رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٩ - ١٤٤٠هـ.

- من أول فرش سورة المائدة إلىٰ نهاية الكتاب. تحقيق: الدكتور/ علي السكاكر. رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٤٠ - ١٤٤١هـ.

- الكافي في القراءات السبع لابن شريح. تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافي. ط: الأولىٰ، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- الكامل في القراءات الخمسين. لأبي القاسم يوسف بن علي الهذلي. دراسة وتحقيق: الأستاذ الدكتور/ عمر يوسف حمدان، وتغريد محمد حمدان. ط: الأولىٰ، كرسي الشيخ يوسف عبداللطيف جميل بجامعة طيبة بالمدينة المنورة، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
- كتاب حل الشاطبية. للإمام العلامة المقرئ عبدالرحمن بن أبي بكر العيني الحنفي. مخطوط، موقع مخطوطات الأزهر بمصر: http://www.alazharonline.org
- كنز المعاني في شرح حرز الأماني. لأبي عبدالله محمد بن أحمد الموصلي المعروف بشعلة. دراسة وتحقيق: الدكتور/ محمد إبراهيم المشهداني. ط: الأولىٰ، دار الغوثاني للدراسات القرآنية بدمشق، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

- اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة. لأبي عبدالله محمَّد بن الحسن الفاسي. حقَّقه وعلَّق عليه: الشَّيخ عبدالرَّازق بن علي بن إبراهيم موسىٰ. قدَّم له: الدكتور/ عبدالله ربيع محمود حسين. ط: الأولىٰ، دار الرُّشد بالرياض، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش ابن محيصن واختيار خلف واليزيدي. لأبي محمد عبدالله بن علي البغدادي المعروف بسبط الخياط. دراسة وتحقيق: الدكتور/ عبدالعزيز بن ناصر السبر. رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ١٤٠٤-١٤٠٥هـ.
- متن الشَّاطبيَّة المُسمَّىٰ حرز الأماني ووجه التَّهاني في القراءات السَّبع. للقاسم بن فيُّرَّة بن خلف بن أحمد الشَّاطبي الرُّعيني الأندلسي. ضبطه وصحَّحه وراجعه: محمَّد تميم الزُّعبي. ط: الرَّابعة، مكتبة دار الهدىٰ بالمدينة المنوَّرة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- مختصر بلوغ الأمنية «شرح تحرير مسائل الشاطبية». لعلي بن محمد الضباع. تحقيق: جمال محمد شرف. ط:الأولىٰ، درا الصحابة للتراث بطنطا، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- المفيد في شرح القصيد. للإمام أحمد بن محمد ابن جبارة المقدسيّ. مخطوط بمكتبة كوبريلي زاده بإسطانبول (برقم ٥، ٦، ٧، ٨).
- المفيد في شرح القصيد لعلم الدين القاسم بن أحمد الأندلسي اللَّوَرْقي. دراسة وتحقيق: الدكتور/ عبدالحميد بن سالم الصاعدي. رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- المنتهىٰ وفيه خمس عشرة قراءة. لأبي الفضل محمد بن جعفر الخزاعي. تحقيق: الدكتور/ محمد شفاعت رباني. ط:١، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، ١٤٣٤هـ.
- المهند القاضبي في شرح قصيدة الشاطبي. لأبي العباس أحمد بن علي الأندلسي. تحقيق: الدكتور/ يوسف بن مصلح الردادي. ط: الأولىٰ، دار ابن الجوزي، ١٤٣٨هـ.

- النشر في القراءات العشر للحافظ أبي الخير محمد بن محمد ابن الجزري. تحقيق: الدكتور/ السالم محمد محمود الشنقيطي، ط:١، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، ١٤٣٥هـ.
- الهادي في القراءات السبع لمحمد بن سفيان القيرواني. تحقيق: الدكتور/ خالد حسن أبو الجود، ط: الأولىٰ، دار عباد الرحمن بالقاهرة، ودار ابن حزم بالرياض، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- الوافي في شرح الشاطبية للشيخ عبد الفتاح عبد الغني القاضي. ط: السادسة، مكتبة السوادي بجدة ومكتبة الدار بالمدينة المنورة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

***

List of Sources and References

- Ibraaz Al-ma'ani fi Harz al-Amani fi Al-Qira'at As-saba'a for Imam al-Shatibi. Authored by Imam Abdul Rahman bin Ismail bin Ibrahim, known as Abu Shama. authentication and Commentary: Mahmoud bin Abdul Khaleq Muhammad jado, Islamic University of Madinah, 1413 AH.
- Ajwibatul Imam Ibn al-Jazri ala'a Al-masa'ail At-tabreziyya fi Al-Qira'at. Authenticated by Abdulaziz Muhammad Al-Zoubi. First edition by Al-Mum, Madinah, 1437 AH / 2016 AD.
- . Al-irsha'ad fi Al-Qira'at ani Al-aimmat Al-saba'a. Authored by Abi tayyib Abdul Muneim bin Ubaid Allah ibnu Al-galboun(D:389 AH) study and authentication by Dr. Basem bin Hamdi bin Hamid Al-Sayed, Prince Sultan international Prize for memorization of Qur'an for the Military. First Edition1432 AH/ 2011AD.
- Irsha'ad Al-mubtde'a wa tathzkirat Al-munthe'e fi Al-Qira'at Al-asharah. By Imam Al-Hafiz Abi Al-Ezz Muhammad bin Al-Hussein Bin Bandar Al-Qalansi, It was read and commented by Mr. Jamal Sharaf. Da'ar Al-Saha'aba for Heritage, Tanta, 2003 AD..
- Irshad Al-mureed ila'a maqsud Al-qaseed. For Ali bin Mohammed Al-Dabha'a. First Edition, Mustafa Al-Babi Al-Halabi Library in Egypt, 1404 AH / 1984AD.
- At-Tabsirah fi Al-Qira'at. For Abu Muhammad Makki bin Abi Talib Al-Qaisi. Authenticated by Dr. Mohieldin Ramadan, first edition, The Institute of Arab Manuscripts - The Arab Organization for Education, Culture and Science in Kuwait, 1405 AH / 1985 AD.
- At-Tajreed li bugyatu Almureed fi Al-Qira'at As-saba'a, by Abu Al-Qasim Abd al-Rahman bin Ateeq, known as Ibn al-Fahham al-Saqali al-Muqri. Study and authenticated: Dr. Dhari Ibrahim Al-Assi Al-Douri. First edition, Dar Ammar, 1422 AH / 2002 AD.
- At-tathzkirah fi Al- Qira'at As-thamaaniya. By Imam Abi Al-Hassan Taher bin Abdul Moneim bin Ghalboun, the reciter of Al-Halabi. Study and authenticated by Dr. Ayman Rushdie Sweid. Firstedition: The Charitable Group for Memorizing the Holy Qur'an in Jeddah, 1412 AH-1991AD.
- Taqreeb Al-Nashr fi Al-Qira'at Al-ashar, For Abu al-Khair Muhammad Ibn al-Jazri. authenticated by Dr. Adel Ibrahim Rifai. First edition, King Fahd Complex for the Printing of the Noble Qur'an in Madinah, 1433 AH.
- Talkhees Al-ibaraat bi latif Al-isharaat fi Al-Qira'at Al-saba'ah. For Abu Ali Al Hassan bin Khalaf bin Abdullah Ibn Blima. authenticated of Subay Hamza Hakami. First edition, by Al-qiblah for Islamic culture in Jeddah and the Foundation for the Sciences of the Qur'an in Damascus and Beirut, 1409 AH / 1988 AD.
- At-tayseer fi Al-Qira'at Al-saba'ah. For Imam Abu Amr Othman bin Saeed Al-Dani. authenticated, Autwirtzl. third edition by, Arab Book in Beirut, 1406 AH / 1985 AD.

- Jaamiu Al-baya'an fi Al-Qira'at Al-saba'ah. For Imam Abu Amr Othman bin Saeed Al-Dani (D.444 AH). (The origin of the book is a collection of university theses at Umm Al-Qura University) that was edited and prepared for printing by the Book and Sunnah Research Group at the University of Shariqah, first edition, 1428 AH.
- Al-jauharu Al-nadeed fi sharh Al-qaseed, By Abu Bakr bin Aydaghdi bin Abdullah al-Shamsi, known as Ibn al-Jundi. Study and authenticated by doctoral theses at the Islamic University:
  - From the beginning of the book to the end of Bab Al-Idgaam Al-Kabeer(Idgaam Al-Mutaqa'aribein) authenticated by Dr. / Abdul Razzaq Muhammad Al-Hafez. 1423 H.
  - From the beginning of Ba'ab Al-Idga'am Al-Harfain Al-Mutaqa'aribain to the end of Ahka'am Al-Noun Al-Sa'akinah wa Al-Tanween, authenticated by Dr. Khalid bin Muhammad Ishaq. 1431 H.
  - From the beginning of Baab Al-Ima'alah to the end of Ba'ab Al-Zawa'aed. authenticated by Dr. Muhammad Mahfouz Al-Shanqeeti. 1432-1433 A.H.
  - Surat Al-Baqarah. authenticated by Dr. Abdullah Ali Bernawi. 1432 AH-1433 AH.
  - From Surat Al-Imran to the end of Surat Al-Maida. authenticated by Dr. Abdullah Salem Al-Balushi. 2011AD.
  - From the beginning of Surat Al-An'am to the end of Surat Al-Anfal. authenticated by Dr. Muhammad Ahmad Barhaji, 2009 AD.
  - From the beginning of Surat Al-Tawbah to the end of Surat Al-Hijr. authenticated by Dr. Abdul Karim Nuweifa'a Al-Maimouni. 1432 AH-1433 AH.
  - From the beginning of Surat An-Nahl to the end of Surat Al-Mu`minun. authenticated by Dr. Abdullah Atallah Al-Husseini. 2016 AD.
  - From the beginning of Surat Al-Nur to the end of Surat Al-Sa'ad. authenticated by Dr. Muhammad Bah Abdullah Bah. 2019 AD.
  - From the beginning of Surat Al-Zumar to the end of Surat Al-Mulk. authenticated by Dr. / Mohamed Fathy Abdel-Jalil. 1437-1438 A.H.

  From the beginning of Surah NOUN to the end of the book. authenticated by Dr. Tariq Saeed Al-Sahli. 2016 AD.
- Ad-durr Al-natheer wa Al-athb Al-nameer fi sharh mushkilaat wa hall muqfila'at ishtamala alaiha'a kitab Al-taiseer, For Abu Amr Othman bin Saeed Al-Dani. For Abdul Wahid bin Muhammad Al-Umawi Al-Maliki. authenticated and study by Dr. Ahmed Abdullah Ahmad Al-Muqri. First Edition, Dar Al Funoun Printing and Publishing in Jeddah, 1411 AH / 1990AD.
- Ad-durr Al-fareed fi sharh Al-qaseedah, For Ibn Al-Najeeb Al-Hamzani. authenticated by Dr. Jamal Mohamed talabat Al-Sayyid. First Edition, Knowledge Library for Publishing, 1433 AH / 2012AD.
- Siraaj Al-qaare'a Al-mubtade'a wa thizka'ar Al-muqre'e Al-muntahe'e, For Abu Al-Qasim Ali bin Othman, known as Ibn Al-Qasih. authenticated by Dr. Ali bin Muhammad Atif. King Fahd Complex for the Printing of the Noble Qur'an, Madinah, 1435 AH.

- As-sala'asil Al-zahbiyya bi Al-asaneed Al-nashriyyah min Shuyukhee Ilaa Al-Hadrat Al-nabawiyyah, For Dr. Ayman Rushdie Sweid. First Edition, by Noor Al-Maktabat in Jeddah, 1428 AH / 2007AD.
- Sharh Al-Jabare'a ala'a matn Al-Shatibiyya Al-musamma'a Kanz Al-ma'ani fi sharh Hirz Al-Ama'ani wa wajh Al-taha'ani, For Burhanu Al-deen Ibrahim bin Omar al-Jabari. authenticated by: Farghali Sayed Arbawi. First edition, by Children of Sheikh Library, Egypt.
- Sharh Al-Shatibiyya, For Jalal Al-Din Al-Suyuti. authenticated by Library of Qurtubah in Egypt. First edition, 2004 AD.
- Sharh Al-Allamah ibnu Abdul Haq Al-sinba'ati ala'a Hirz Al-Ama'ani li Al-Shatibi, Study and authenticated by Yahya bin Muhammad Hassan bin Ahmed Zamzami. PhD Thesis at Umm Al-Qura University in Makkah Al-Mukarramah, 1418 AH.
- Sharh Qataru Al-nada'a wa ball Al-sada'a, For Abu Muhammad Abdullah bin Hisham Al-Ansari. And with it his explanation, «Sharh Sabeel Al-Huda'a the Explanation of Qatar Al-Nada» by Muhammed Muhyiddin Abdel-Hamid. The modern office in Beirut.
- Sharh Tayibatu Al-Nashr fi Al-Qira'at Al-ashr, By Ibn Al-Nazim Abu Bakr Ahmad Ibn Al-Jazri. authenticated and study by Dr. / Adel bin Ibrahim Rifai. First edition, King Fahd Complex for the Printing of the Noble Qur'an in Madinah, 1435 AH.
- Sharh Tayibatu Al-Nashr, By Abu Al-Qasim Al-Nuwairi. authenticaion and Commentary by Abd al-Fattah al-Sayyid Sulayman Abu Sunna. Da'ar Al-Sahaabah Heritage in Tanta.
- Sharh Mulla Ali Qare'a ala'a Al-Shatibiyah, Manuscript in Ragheb Pasha Library in Istanbul (No. 11).
- Sharh Al-Nashar fi Al-Qira'at Al-Ashr, By Ibn Al-Jazri, explained by Professor Dr / Al-Salem Muhammad Mahmoud Al-Jokni Al-Shanqeeti. First edition by, Da'ar Ibn Al-Salam for Scientific Research in Egypt, 1442 AH / 2020 AD.
- Sahih Al-Bukhari, by Imam Abu Abdullah Muhammad bin Ismail Al-Bukhari. First edition by, Dar Al Salam in Riyadh, 1417 AH / 1997AD.
- Tayibatu Al-Nashr fi Al-Qira'at Al-ashr, by Imam al-Hafiz and Sheikh of Reciters Muhammad bin Muhammad bin Muhammad bin Ali bin Yusuf, known as Ibn al-Jazari. Corrected and revised by: / Muhammad Tamim Al-Zaabi. Second Edition, Da'ar Al-Huda Library in Medina, 1421 AH / 2000 AD.
- Al-iqd Al-Nadeed fi Sharh Al-qaseed(Sharh Al-qaseedah Al-Shatibiya fi Al-Qira'at Al-Saba'ah), By Abu al-Abbas Ahmad bin Yusuf bin Muhammad, known as Samen al-Halabi, a study and authentication in several university theses:
  - From the beginning of the book to the end of Ba'ab Al-Fath wa Al-Ima'alah, Study and authenticated by: Dr. Ayman Rushdie Sweid. First edition, Da'ar Noor Al-Maktabat in Jeddah, 1422 AH / 2001AD.

- From the beginning of Ba'ab Al-Fath wa Al-Ima'alah to the end of Ba'ab Al-Laam'aat. authenticated by Dr. Ahmed Ali Harisi. Master Thesis at Umm Al-Qura University, 1424 AH / 2003 AD.
- From the beginning of Baab Al-waqf Alaa Awaakhiri Al-Kalim to the end of Ba'ab Ya'aat Al- Zaw'aaed. authenticated by / Abdullah Ghazai Al-Buraq. Master Thesis at Umm Al-Qura University, 1422-1423 AH.
- from Surat Al-Baqarah. authenticated by Dr. Nasser Saud Al-Qathami. Master Thesis at Umm Al-Qura University, 1423 AH-1424 AH.
- From the beginning of Surat Al-Imran to the end of Surat Al-An'am. authenticated by Dr. Mansour bin Muhammad Al-Ghamdi. PhD Thesis at the Islamic University, 1432-1433 AH.
- From the beginning of Surat Al-A'raf to the end of Surat Al-Kahf. authenticated by Dr. Khalaf Allah Mohsen Al-Qurashi. PhD thesis at the Islamic University, 1431-1432 AH.
- From the beginning of Surah Maryam to the end of Surah SAAD. authenticated by Dr. Talal Khalaf Al-Hassani. PhD Thesis at the Islamic University, 1432-1433AH.
- From the beginning of Surat Al-Zumar to the end of the book. authenticated by Dr. Ayed bin Saeed Al-Qarni. The Islamic University, 1432 AH-1433 AH

- Al-unw'aan fi Al-Qira'at Al-saba'ah, For Abu Taher Ismail bin Khalaf Al-Muqre'a Al-Ansari Al-Andalus. It was authenticated by Dr. Zuhair Zahid and Dr. Khalil Al-Attiyah. First edition, Science of Books in Beirut, 1405 AH / 1985 AD.
- Gaayatu Al-ikhtis'aar fi Qira'at Al-Asharah Aimatu Al-Ams'aar, for Imam, Al-Muqre'a Al-Hafiz, Abi Al-Alaa Al-Hassan bin Ahmed Al-Hamadhani Al-Attar. Study and authentication by Dr. Ashraf Mohamed Fouad Tala'at. first edition, by Charitable Group for Memorizing the Holy Quran, Jeddah, 1414 AH-1994 AD.
- Gaa'yatu Al-niha'aya fi twabaqa'at Al-Qura'a, By Shams al-Din Muhammad bin Muhammad bin al-Jazri (D.833 AH), edited by: J. Burgstraße. D: 3, 1402 AH, Scientific Library of Books in Beirut.
- Gunyatu Al-talabah bi sharh Al-tayiibah, By Muhammad Mahfouz al-Tirmusi. Study and authentication by Dr. Abdullah bin Muhammad Al-Jarallah. Second Edition, Dar Al-Tadmuriyya, Riyadh, 1440 AH / 2019AD.
- fathu Al-Waseed fi sharh Al-qaseed, laeilm aldiyn 'abi alhasan ali bin muhamad alsakhawi, authenticated and study by Dr. / Moulay Mohamed Al-Idrisi Al-Taheri. First Edition, Al-Rushd Library in Riyadh, 1423 AH / 2002 AD.
- Fara'eid Al-ma'ani fi sharh Hirz Al-Ama'ani wa wajh Al-Taha'ani, For Abu Abdullah Muhammad bin Dawood Al-Senhaji, known as «Ibn Ajrum». authenticated and study by Dr. Abdul Rahim Nabulsi. PhD Thesis at Umm Al-Qura University in Makkah Al-Mukarramah, 1417 AH / 1997AD.
- Ka'ashif Al-ma'ani fi sharh Hirz Al-ma'ani, By Abu Al-Fadil Ubad bin Ahmed Al-Asfahani, study and inauthenticated in two thesis:

- From the beginning of the book to the end of Surat An-Nisa '. authenticated by Dr. Mustafa Al-Sebaei. PhD thesis at the Islamic University of Madinah, 1439-1440 A.H.
- From the beginning of Surat Al-Maidah to the end of the book. authenticated by Dr. Ali Al-Sakakir. PhD thesis at the Islamic University of Madinah, 1440-1441A.H.

- Al-ka'afi fi Al-Qira'at Al-saba'ah, liaibn sharih. Authenticated by 'ahmad mahmud ebn alsamie alshaafi. First edition, dar alkutub aleilmiat in Beirut, 1421 AH / 2000AD.
- Al-ka'amil fi Al-Qira'at Al-khamseen, For Abi Al Qasim Yusef bin Ali Al Hudhali. Study and authenticated by Prof. Dr. Omar Yusef Hamdan and Taghreed Muhammad Hamdan. First edition by: The Chair of Sheikh Yusef Abdul Latif Jameel at Taibah University in Madinah, 1436 AH / 2015 AD.
- Kita'ab Hall Al-Shatibiya, Imam Al-Alamah Al-Muqir'a Abd al-Rahman bin Abi Bakr al-Ayni al-Hanafi. Manuscript, Al-Azhar Manuscripts site in Egypt: http://www.alazharonline.org
- Kanz Al-ma'ani fi Sharh Hirz Al-Ama'ani, For Abu Abdullah Muhammad bin Ahmed Al-Mousli, known as Shula. Study and authenticated by Dr. Muhammad Ibrahim Al-Mashhadani. First edition by: Da'ar Al-Ghuthani for Qur'anic Studies in Damascus, 1433 AH / 2012AD.
- Al-La'aalea Al-Fareeda fi Sharh Al-Qaseeda, For Abu Abdullah Muhammad bin Al-Hassan Al-Fassi. It was authenticated and commented on by: Sheikh Abdul Razzaq bin Ali bin Ibrahim Musa. It was introduced by Dr. Abdullah Rabih Mahmoud Hussein. First edition, Dar Al-Rushd, Riyadh, 1426 AH / 2005 AD.
- Al-Mubhig fi Al-Qira'at Al-thama'an wa Qira'at Al- Aamash ibnu Al-Muhaisin wa Ikhtiya'ar Khalaf wa Al-Yazeedey, For Abu Muhammad Abdullah bin Ali Al-Baghdadi, known as Bastat Al-Khayyat. Study and authentication by Dr. Abdulaziz bin Nasser Al-Saber. PhD Thesis at Imam Muhammad bin Saud Islamic University in Riyadh, 1404-1405 AH.
- Matnu Al-Shatibiyya Al-musam'aa Hirz Al-Ama'ani wa Wajhu Al-Taha'ani fi Al-Qira'at Al-Saba'ah, By Al-Qasim bin Firruh bin Khalaf bin Ahmed Al-Shatibi Al-Raini Al-Andalusi. corrected and revised by Muhammad Tamim Al-Zaabi. Fourth edition, Dar Al-Huda Library in Medina, 1425 AH / 2004AD.
- Mukhtasar Bulug Al-Umniya Sharh Tahreer Masail Al-Shatibiyya, Ali bin Mohammed Al-Daba'a. Authenticated by Jamal Mohamed Sharaf. First edition: Dar Al-Sahaba Heritage in Tanta, 1425 AH / 2004 AD.
- Al-Mufeed fi Sharh Al-Qaseed, By Imam Ahmed bin Muhammad Ibnu Jabara al-Maqdisi. Manuscript in the Kobrelizadeh Library in Istanbul (No. 5, 6, 7, and 8).
- Al-Mufeed fi Sharh Al-Qaseed, laeilm aldiyn alqasim bin 'ahmad al'undilsi alllawarqy, Study and authenticated by Dr. Abdul Hamid Bun Salem Al-Sa'adi. PhD thesis at the Islamic University of Madinah, 1426 AH / 2005 AD.

- Al-Muntha'a wa feeh khamsata Ashara Qira'a, For Abu Al-Fadl Muhammad bin Jaafar Al-Khuzai. authenticated by Dr. Muhammad Shifa'at Rabbani. First edition by: King Fahd Complex for the Printing of the Holy Quran in Medina, 1434 AH.
- Al-Muhannad Al-Qadibi fi Sharh Qaseedatu Al-Shatibi, For Abu Al-Abbas Ahmed bin Ali Al-Andalusi. authenticated by Dr. Yusuf bin Musleh Al-Radadi. First edition by: Dar Ibn Al-Jawzi, 1438 AH.
- Al-Nashr fi Al-Qira'at Al-Ashr, For Hafiz Abi al-Khair Muhammad ibn Muhammad ibn al-Jazari. authenticated by Dr. Al-Salem Muhammad Mahmoud Al-Shanqeeti, First Edition, King Fahd Complex for the Printing of the Holy Quran in Al-Madinah Al-Munawwarah, 1435 AH.
- Al-Ha'adi fi Al-Qira'at Al-Saba'ah, By Muhammad ibn Sufyan al-Qayrawani. authenticated by Dr. Khaled Hassan Abu Al-Joud, First Edition, Dar Abad Al-Rahman in Cairo, and Dar Ibn Hazm in Riyadh, 1432 AH / 2011 AD.
- Al-Wa'afi fi Sharh Al-Shaatibiyya, For Sheikh Abdel-Fattah Abdel-Ghani Al-Qadi. Sixth edition by: Al-Sawadi Library in Jeddah and Al-Dar Library in Al-Madinah Al-Munawwarah, 1415 AH / 1995AD.

❋ ❋ ❋